



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



دور الاتحاد الاوروبي في معالجة الازمات الاقتصادية
الاوروبية - أزمة الديون السيادية اليونانية -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ (ة) المشرف (ة):

أد-رايس عبد الحق

إعداد الطالب(ة):

طالبي مروى

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسةكرة	رئيسا	استاذ محاضر أ	خريف نادية
بسةكرة	مقررا	استاذ محاضر أ	رايس عبد الحق
بسةكرة	مناقشا	استاذ محاضر ب	كرامة مروة

السنة الجامعية: 2021-2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



دور الاتحاد الاوروي في معالجة الازمات الاقتصادية
الاوروبية - أزمة الديون السيادية اليونانية-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ (ة) المشرف (ة):

أد-رايس عبد الحق

إعداد الطالب:

طالبي مروى

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسةرة	رئيسا	استاذ محاضر أ	خريف نادية
بسةرة	مقررا	استاذ محاضر أ	رايس عبد الحق
بسةرة	مناقشا	استاذ محاضر ب	كرامة مروة

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر وعرهان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى إنما هو وحي يوحى

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن

سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليما كثيرا.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين

أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية والبحث، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى

من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور "رايس عبد الحق" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفاء حقه

بصبره الكبير ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل، وإلى كل

أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز

وإتمام هذا العمل، والشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك

في عبادك الصالحين

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له اماله إلى من كان يدفعني قدما نحو الامام لنيل المبتغى، إلى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي

الغالي على قلبي جزاه الله عني خيرا الجزاء وأطال الله في عمره

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعنتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواتها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة بخطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع

الحنان أُمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خيرا الجزاء وأطال الله في عمرها

دون أن أنسى أُمي الكبرى "جدتي" التي كان من عندها النصح والدعاء المستجاب للأحفاد

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي "عبد الرؤوف وصدام" وأخواتي "منار وماريا" الذين تقاسموا معي عبي الحياة، دون نسيان براعم العائلة "أريج وشهيناز".

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور "رايس عبد الحق" الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأناورها لي لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني بها. وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة، إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

إلى من جمعني بهم القدر أغلى وأعز الناس إلى قلبي اصدقائي، إلى الذين تقاسموا معي مقاعد الدراسة في الجامعة دفعة

2022/2021 تخصص اقتصاد دولي

وإلى من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.....

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التركيز على سعي الدول من خلال التكامل الاقتصادي الى توسيع علاقاتها وزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء، وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي والوصفي والمنهج التحليلي الذي يساعد على جمع ومعالجة كافة المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتمت معالجة اشكالية الدراسة بتناول فصل اول تطرقنا من خلاله الى عرض مفاهيم تخص التكاملات الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وفصل ثاني تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للأزمات الاقتصادية والمالية، اما بالنسبة للفصل الثالث فقدمنا أزمة الديون السيادية اليونانية كنموذج واعتمدنا على دور الإتحاد الاوروي في معالجتها.

ومن بين النتائج المتوصل اليها ان للتكاملات الاقتصادية اثر ايجابي على معالجة الأزمات وذلك نتيجة تقديم المساعدات والغاء القيود والحواجز فيما بين الدول الأعضاء، كما نجد ان تجربة الاتحاد الاوروي يعد من اكبر نماذج التكامل الاقتصادي في العالم.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الديون السيادية، الاتحاد الاوروي، الأزمات الاقتصادية والمالية.

Summary:

This study aims to focus on the efforts of countries through economic integration to expand their relations and increase economic cooperation among the member states. Through it to present concepts of Economic Supplements and the European Union In a second chapter we dealt with the conceptual framework of the economic and financial crises. As for the third chapter, we presented the Greek sovereign debt crisis as a model and relied on the role of the European Union in addressing it. Among the results reached is that the economic complements have a positive impact on dealing with crises, as a result of providing aid and removing restrictions and barriers regarding

Among the member states, we also find that the experience of the European Union is one of the largest models of economic integration in the world.

Keywords: economic integration, sovereign debt, European Union, economic and financial crises.

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17	تصاعد التعريفات الجمركية للمنتجات المصنعة (الجلد والقطن) للاتحاد الأوروبي سنة 1996	01
44	مجموع الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المختلفة سنة 2012	02
47	الأداء الاقتصادي اليوناني لفترة 1980-2000	03
49	الدين الإجمالي والتوازن العام لليونان للفترة (1996-2017) % من الناتج المحلي	04
49	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو من عام 2008 حتى عام 2014	05
50	معدل البطالة في منطقة اليورو من عام 2008 حتى عام 2016	06
50	تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2009-2016)	07
59	يوضح القروض الممنوحة حتى ديسمبر 2011	08

قائمة

الاشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	خريطة الإتحاد الأوروبي	01
58	حجم مشاركة دول اليورو في صندوق الاستقرار الأوروبي	02

المقدمة

مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي العديد من التغيرات الهامة وعدة تطورات سريعة انطلقت منذ منتصف القرن الماضي بالتحديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في مجال تكوين وإقامة كتكتلات اقتصادية لإيجاد حلول جماعية للمشاكل الاقتصادية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية خاصة. وقد برزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية حتى أصبحت سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي بين الدول المتجاورة جغرافيا ولها مقومات متجانسة كما تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، تسعى في ذلك إلى مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والخروج بأكبر قدر من الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد للمصالح الاقتصادية العالمية.

ويعد الإتحاد الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي والنقدي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا، والتي كانت المحفز الأول لإقامة نوع من التكتل والتعاون بين الدول القارة. ومنذ ذلك الحين بذلت الدول الأوروبية جهودا جبارة وشاقه، وهذا لتعزيز التعاون الاقتصادي حيث كان أهمها منظمة التعاون الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الأوروبية ثم الهيئة الأوروبية للفولاذ والفحم وهذا من أجل الوصول إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي. غير أن المشاكل الاقتصادية في صورة أزمات مالية واقتصادية سواء حصلت على مستوى اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي أو تلك المستوردة، تعمل على الحد من نشاط الكتلة الاقتصادية وتعيق تطورها وسيرها نحو تحقيق الأهداف المسطرة كتحسين شروط التبادل، زيادة الاستثمارات.... الخ

تكاد تصبح الأزمات المالية الصفة الملازمة للاقتصاد العالمي انطلاقا من أزمة 1929، ولم تعد هذه الأخيرة مرتبطة بدولة معينة أو اقتصاد محدد فالعولمة المالية كسرت الحدود والحواجز أمام انتشار هذه الأزمات. بحيث وجود ترابط وتشابك كبير بين الاقتصاديين الأمريكي والأوروبي. عبرت أزمة الرهون العقارية من خلال القنوات التجارية والمالية وأسواق المال إلى الدول الإتحاد الأوروبي كاشفة مواقع الخلل في البناء الاقتصادي الأوروبي وأبرزت مشاكل اقتصادية ومالية أكبر خطورة، وبعد أن بلغت اليونان في الاقتراض من أسواق الأموال الدولية ووقعت في فخ الديون السيادية لتتعمق بذلك الأزمة.

1- إشكالية الدراسة:

منذ شهر أبريل 2010 بدأ الحديث عن تفاقم مشكلة الديون والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الإتحاد الأوروبي وخاصة اليونان التي تفاقت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرار الاقتصادي بل الاستقرار الاقتصادي الأوروبي قاطبا، وقد وصل تفاقم الديون السيادية الأوروبية والخلاف الذي تبعتها بين زعماء الدول الأعضاء قبل الاتفاق على خطة لإنقاذ اليونان أو بالأصح لإنقاذ الإتحاد الأوروبي من الإفلاس إلى درجة جعلت بعض الكتابات تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى الانهيار الإتحاد الأوروبي وهذا ما يستدعي الكثير من الجهد والوقت من جميع دول الإتحاد الأوروبي للخروج من هذا المأزق.

استنادا إلى هذا يمكن تبسيط التساؤل الذي يشكل أساس المذكرة:

• ماهو دور الإتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية؟

إن هذا التساؤل يؤدي بنا إلى طرح تساؤلات فرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

1. ما هو الحجم الحقيقي لأزمة الديون السيادية وحدود انتشارها أوروبيا؟
2. ما هي آثار أزمة الديون السيادية اليونانية على اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو؟
3. ما هي الإجراءات المعتمدة من طرف الحكومة اليونانية و الإتحاد الأوروبي؟
4. ما هو دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية؟
5. هل استطاع الإتحاد الأوروبي تجاوز الأزمة اليونانية؟

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. مست أزمة الديون السيادية بشكل كبير ومحدد دول أوروبا الجنوبية الأضعف اقتصاديا (اليونان، البرتغال، قبرص...).
2. وبقيت دول شمال أوروبا الأقوى اقتصاديا في مأمن من الأزمة.
3. ضغطت أزمة الديون السيادية اليونانية على اقتصاديات الدول الأوروبية المشابهة الخصائص الاقتصادية مع اليونان ما وسع من نطاق الأزمة اليونانية إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي النقدي.
3. بالتعاون بين الحكومة اليونانية والإتحاد الأوروبي تم اعتماد مجموعة برامج منها ما تعلق بإجراءات تقشفية ومنها ما تعلق بإجراءات ضخ سيولة في الاقتصاد اليوناني بإضافة إلى وضع قوانين تنظيمية تتعلق بمحافظه على البناء الاقتصادي والنقدي الأوروبي.
4. قام البنك المركزي الأوروبي بدور تمويلي ودور إشرافي مع إعادة صيغة لبعض أسس الإتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة اليورو.
5. لم يستطع الإتحاد الأوروبي تجاوز أزمة اليونان بمجموعة الخطط والبرامج المستعجلة المقدمة للاقتصاد اليوناني.

2- الدراسات السابقة:

هناك دراسات بحثت في موضوع التكامل الاقتصادي الدولي نذكر منها:

- مذكرة ماجستير من اعداد الأستاذة "طويل حدة" تحت عنوان "دور الاتحاد الاوروي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية -أزمة اليونان نموذجاً-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017. وقد تناولت ضمن إطارها النظري التكامل الاقتصادي مع عرض بعض النظريات المفسرة للتكامل وأحدث التطورات في نظرية التكامل الاقتصادي الدولي. إضافة الاتحاد الأوروبي ومحاولة ربط التكتلات الاقتصادية بأهم المتغيرات الراهنة.

وفيما يخص الدراسات التي تناولت الأزمات المالية نجد:

- مذكرة ماجستير من اعداد الاستاذة "سكينة حملاوي" تحت عنوان "انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية -دراسة حالة الإتحاد الأوروبي" أزمة اليورو"-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016. حيث تضمنت الدراسة ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الاول الاطار المفاهيمي للأزمات المالية والاقتصادية، ثم تطرقت في المبحث الثاني إلى دراسة تحليلية لأبرز الأزمات المالية والاقتصادية وأهم النماذج المفسرة لها، في حين جاء المبحث الأخير ليتناول أهم الأزمات الاقتصادية المالية العالمية والأوروبية.

ومن بين الدراسات التي تناولت الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات نجد:

- آيت يحي سمي، فضيل رايس، أزمة الديون السيادية في الإتحاد الأوروبي وأثرها على مستقبل اليورو "حالة اليونان"، تناولوا الباحثان في هذه الورقة البحثية نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي ثم مؤشرات الديون السيادية اليوناني وخطرها على مستقبل والحلول المتخذة، وقد خلاصا في دراستهما أن مصير الإتحاد الأوروبي مبهم غير واضح للمعالم نظرا لضخامة الدين اليوناني من جهة وتعدد الدول.
- عبود زرقين، شوقي جباري، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي، 2013، إذ تطرق الباحثان إلى أسباب أزمة الرهن العقاري وسبل انتقالها إلى دول الإتحاد الأوروبي وتأثيرها عليه، والحلول المعتمدة للتقليل من آثار هذه

مقدمة

الأزمة. وفي الأخير خلصا الباحثان إلى أن موقع أمريكا كقائد للنظام الاقتصادي العالمي سيتراجع، وسيشهد الدولار مستقبلا مجهولا كونه عملة دولية، ونتيجة لذلك سيكون العالم عرضة للعديد من الأزمات.

3- التوضع الاستمولوجي ومنهجية الدراسة:

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيق لأهدافها تم استخدام وتباع خليط من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية حيث استخدم المنهج الوصفي في طرح الجوانب المفاهيمية والنظرية لتكمالات الاقتصادية وكذا الأزمات الاقتصادية والمالية، كما ارتأينا إتباع المنهج التاريخي لتتبع مراحل نشأة الإتحاد الاقتصادي الأوروبي والإتحاد النقدي الأوروبي واستعراض أهم محطات التكاملية والسياسات التجارية والمالية وكذا النقدية، إضافة إلى سرد وقائع الأزمة اليونانية وكيفية انتقالها إلى دول أخرى ضمن الإتحاد النقدي الأوروبي. كما استخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل المعطيات والبيانات الاقتصادية المتعلقة بأزمة اليونان وأثارها ومخلفاتها على الإتحاد النقدي الأوروبي وأثار الحلول المقترحة لمواجهة انهيار نظام اليورو.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة لجمع المعلومات فقد تم اللجوء إلى الكتب والمجلات الاقتصادية المحكمة والملتقيات الوطنية والدولية والعديد من التقارير والاتفاقيات المالية والنقدية التي تظهر حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي لدول الإتحاد الاقتصادي الأوروبي وتبرز الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة الاقتصادية.

واقترنت دراستنا على اختيار الحقبة الزمنية الممتدة من سنة 2009 بداية إرهابات الأزمة إلى غاية سنة 2020 نظرا لما تحويه من محطات هامة على مستوى اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي.

4- أهمية الدراسة:

مما سبق ذكره، يمكن بلورة أهداف وأهمية البحث في النقاط التالية:

- دور التكامل الاقتصادي في دفع عجلة النمو الاقتصادي لدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها.
- التعرف على مدى إمكانية التكتلات الاقتصادية لمواجهة الازمات الداخلية من خلال العمل المشترك.
- محاولة البحث في قدرة المعاهدات والمؤسسات الأوروبية في التعامل مع الازمات المالية.
- محاولة البحث في حجم ازمة الديون السيادية الأوروبية في التعامل مع الازمات المالية.

5- خطة الدراسة:

في معالجتنا لهذا الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاث فصول يضم كل منها:

الفصل الأول: حيث خصص الفصل الأول لتسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالتكاملات الاقتصادية الدولية لإزالة الغموض عنها، والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتكاملات الاقتصادية الدولية. كما اهتم بدراسة الإتحاد الأوروبي من حيث الأوضاع الاقتصادية والإختلالات التي يعاني منها الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

الفصل الثاني: فقد تم التطرق فيه إلى ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية، من حيث توضيح المفاهيم حول الأزمات الاقتصادية والمالية، لإزالة الغموض الذي يعترض القارئ وتحديد الأسباب الكامنة وراء حدوثها وقنوات انتشارها، كما تم التعرض لأهم النظريات المفسرة للأزمات الاقتصادية بشكل عام والأزمات المالية على وجه الخصوص إضافة إلى استعراض أهم الأزمات الاقتصادية العالمية والأوروبية خصوصا.

مقدمة

الفصل الثالث: تم تناول أزمة الديون السيادية والتي تعددت تسمياتها بشيء من التحليل المعمق، حيث تم تناوله في اربعة مباحث اهتم المبحث الأول بدراسة ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية أما المبحث الثاني فتناول دراسة الدول الأوروبية التي أصابتها عدوى أزمة الديون السيادية، وتناول المبحث الثالث حلول الإنقاذ القطرية والاتحادية الأوروبية للخروج من أزمة اليونان أما المبحث الرابع فسלט على دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة الأزمة.

الفصل الأول:

التكامل الاقتصادي الدولي في

الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز الى ظاهرة التكامل الاقتصادي، فهو عبارة عن عملية اجتماعية واقتصادية يتم بموجبها ازالة القيود والحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء فيه. ويؤدي الى تحقيق الفرص امام جميع عناصر الانتاج ليس على المستوي الوطني بل على المستوى الاقليمي.

ومن النماذج التي اعتمدت على فكرة التكامل هيا الاتحاد الاوروبي فهو يعتبر اكبر من اعتمد على التكامل الاقتصادي في العالم في الوقت الحاضر وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج. وتأكد نجاحه طيلة اكثر من نصف قرن من الزمن فهو نتاج عملية اندماج مازالت في اوج نشاطها وتفاعلاتها وذلك من خلال اعتمادها على سياسات وآليات مما مكن الاتحاد الاوروبي من تحطى الصعوبات التي واجهت المسيرة التكاملية الاوروبية. وهذا ما حاولنا التعرض اليه في هذا الفصل لذلك خصصنا ثلاث مباحث حيث تناولنا في كل مبحث ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التكملات الاقتصادي الاوروبي

المبحث الثاني: ماهية الاتحاد الاقتصادي الاوروبي

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي

المبحث الأول: ماهية التكاملات الاقتصادية الدولية

ان تعقد وتأزم الواقع الاقتصادي الدولي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ألزم على الدول المتجاورة والمتشابهة الخصائص، زيادة الاهتمام بموضوع التعاون والتكامل والاقتصادي الدولي كمحاولة منها تهدف الى التغلب على المشاكل والصعوبات الاقتصادية بشكل جماعي من خلال الامكانيات الاقتصادية المشتركة والاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة اقتصاديا.

يدفع بنا الاهتمام المتزايد عبر هذا المبحث الى تحديد مفهوم ونظريات التكامل الاقتصادي الدولي من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي وشروط نجاحه

حتى نتعرف على التكامل الاقتصادي الدولي يجب ان نعود الى المعنى اللغوي ثم الاقتصادي كما نتعرف ايضا على شروط نجاحه خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي

حتى نتعرف على مفهوم تكامل نعود الى المعنى اللغوي له ثم الاقتصادي.

التكامل لغة: ان كلمة التكامل ذات اصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس اوكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع اشياء كتي تؤلف كل واحد، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل فهي تدل على ربط أجزاء بعضها الى بعض ليتكون منها كل واحد وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا إذ جاء في قاموس مختار الصحاح "كَمَلٌ وَكَمَلٌ وَكَمَالًا وَتَكَامَلٌ وَتَكْمِيلٌ وَإِكْمَالٌ" بمعنى تم وكان كاملا والكامل هو من تمت أجزاؤه أو صفاته". (السبتي و علوي، 2018، صفحة 31).

المفهوم العلمي للتكامل الاقتصادي: ويعرف بعض الاقتصاديين التكامل الاقتصادي بأنه "عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية" ويرى البعض الآخر بأنه التكامل الاقتصادي عبارة عن "كافة الاجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع"، كما يعرف البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه "عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ولذا عليها ان تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية". (السريتي، 2011، صفحة 188).

وبناء على ما سبق يتضح ان التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية، بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية. (دودين و كاني، 2019، صفحة 38)

يجب أن تتوفر في التكتلات الاقتصادية الإقليمية مجموعة من العوامل والشروط الأساسية لكي يكتب لها النجاح في تحقيق أهدافها، والتي تتمثل في: (فرطافي و روابح، 2021، صفحة 370)

1. مستوى التطور الاقتصادي لكل دولة، بنيتها الإنتاجية خاصة في جانبها الصناعي بالإضافة إلى مدى توفر الحقيقي لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية، فهي عوامل تساعد على تدعيم وتكثيف الامتيازات والفوائد التي يمكن أن تجنّبها الدول الأعضاء.
2. إن نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد كذلك على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، لأن هذا التباين يمكن الدول من الحصول على ميزة توسيع حجم السوق، وفي حالة تشابه الهيكل الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم تنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.
3. توافر البنى الأساسية الملائمة، إن عدم توفر شبكة نقل ومواصلات مهمة، لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية، حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يخص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد والعناصر الإنتاجية على مستوى المنطقة كلها.
4. تنسيق السياسات الاقتصادية: ونقصد بذلك ضرورة التنسيق والانسجام بين السياسات التجارية المالية والنقدية بين الأطراف المعنية، وهي تعتبر أحد الشروط الأساسية في زيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، فعلى سبيل المثال فإن غياب التنسيق والتشاور بين الدول الأعضاء في مجال تحديد أسعار الصرف (العملات الوطنية فيما بينها) والتي تتم على أساسها تسوية المعاملات التبادلية والتجارية بين الدول الأعضاء قد تقلل من معدلات نمو المبادلات بين دول المنطقة لصالح المبادلات الخارجية (خارج المنطقة).
5. النظام التعويضي، أي توزيع عادل لمكاسب التكتل من خلال وضع آلية مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن يكون هناك أي عضو أكثر تضررا بفعل انضمامه إلى تجمع إقليمي ما، ويتطلب هذا النظام وضع نظام تفضيلي لعضو أو عدة أعضاء يكونون أكثر تضررا أو أقل استفادة، وقد تكون الآثار السلبية لعملية التكامل بالنسبة لعضو ما:
 - تأثيرها على ميزان المدفوعات.
 - على مستوى التشغيل.
 - على مستوى الأسعار.
 - على مستوى الإيرادات العامة (بسبب إلغاء الرسوم الجمركية).
 - انسحاب عوامل الإنتاج والكفاءات نحو الدول الأكثر تقدما، وتراجع جاذبية الدول الضعيفة للاستثمارات، وبالتالي لا مفر من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج.

- توفر الإرادة السياسية: يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات سنؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات وهيئات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أنه سوف يتم التنازل عن جزء من صلاحياتها وسيادتها الاقتصادية وحتى السياسية لصالح هذه المؤسسات لتمكينها من القيام بمهامها بحرية أكبر خاصة في ميدان المراقبة والتنسيق بين السياسات.

المطلب الثاني: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي الدولي

من خلال هذا المطلب سنتناول مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي الدولي فيما يلي:

الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي الدولي

لا يمكن لأي تكامل اقليمي أن ينجح إلا في وجود مجموعة من العوامل المساعدة الاقتصادية منها والغير اقتصادية نستعرضها في ما يلي:

1- العوامل الاقتصادية: ويمكن ابرازها في النقاط التالية:

- **توفر الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال:** تختلف الدول من حيث الندرة والوفرة للموارد الطبيعية ورؤوس الاموال إضافة لليد العاملة، ولذا تلجأ الدول الى اقامة تكاملات اقتصادية بهدف الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية لدى بقية المجموعة الدولية المتكثلة، بحيث تستطيع دول المجموعة تجاوز مشاكلها الناتجة عن الافتقار النسبي للموارد الطبيعية سواء من ناحية الكم او الكيف. (حسن، 2001، الصفحات 177-178)
- **تقارب وتجانس المستوى الاقتصادي:** يتطور التكامل الاقتصادي الدولي، باستثناء بعض التجارب، اما بين دول متطورة صناعيا أو بين دول نامية وحتى داخل المجموعة الاولى وداخل المجموعة الثانية يزدهر التكامل الاقتصادي أكثر ما بين الدول التي لها مستوى تطور اقتصادي متقارب. وعادة ما تكون محاولات التكامل الاقتصادي ما بين الدول المتطورة والنامية فاشلة أو تنشأ في أقل صور التكامل الاقتصادي الدولي. (قاشي، 2007، صفحة 22)
- **التخصص والتقسيم العمل:** ان التكامل الاقتصادي في اوسع معانيه عبارة عن "عملية موضوعية للتطور العميق والراسخ للعلاقات المتبادلة وتقسيم العمل بين الاقتصاديات الوطنية" اي ان التكامل الاقتصادي الدولي يستند الى التخصص وتقسيم العمل، ويحقق للدول المتكاملة اقتصاديا عائد يفوق ما يمكن ان تتحصل عليه قبل التكامل، من خلال تحقيقه لوفرات الانتاج بالحجم الكبير على اساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، ما يضمن استفادتها من انخفاض تكاليف الانتاج، الاستغلال الامثل للموارد الانتاجية وتنظيم المنافسة في اطار تكاملي للابتعاد عن مخاطرها التي تلحق اضرار مدمرة للمشروعات الاقتصادية. (حسن، 2001، صفحة 182)
- **توفر المواصلات ووسائل النقل:** كلما توفرت شبكة النقل والمواصلات في رقعة الدول المتكاملة اقتصاديا يخفض من تكاليف نقل السلع والركاب، كما يعتبر توفر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تربط المنتج بالمستهلك في السوق الاقليمية،

عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة. (بن حمود، 2009، صفحة 225)

2- مقومات غير اقتصادية: وتتضمن ما يلي:

- **المناخ السياسي:** وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر ارادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الانظمة السياسية العامة والاقتصادية والاجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار، ومدى الاستعداد للتنازل عن أجزاء من السلطة لصالح المؤسسات العليا التي تشرف على ادارة التكامل الدولي وتوجيه سياساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (العربي، 1981، صفحة 43)
- **مقومات تاريخية:** وتشمل قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في العمل الدائم والسعي نحو التطور، تاريخيا بما في ذلك من كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية وضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي.
- **مقومات جغرافية:** تتمثل في توافر الاطار المكاني او الجغرافي المناسب لإقامة تكامل اقتصادي قابل للاستمرار والتطور، بكل ما يحتوي من خصائص جغرافية (المساحة، المناخ، طبيعة الارض والتضاريس، الكثافة السكانية، موارد طبيعية باطنية وسطحية)، وكلما كانت هذه الخصائص ذات نوعية افضل عززت نهج التكامل الاقتصادي الدولي.
- **مقومات ثقافية -اجتماعية:** ان الخصائص الاجتماعية والثقافية يمثل اللبنة الاولى لبناء تكامل اقتصادي دولي قوي، وسواء تشابهت الخصائص او اختلفت فالتجارب التاريخية للتكامل الاقتصادي الدولي تشير الى كل من التماثل والتنوع الاجتماعي كان مصدرا اساسيا لتطور المجتمعات التي حققت تقدما اقتصاديا قوي، مثل تجربة الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة للتنوع، وتجربة اليابان والصين للتماثل، ويتوقف الامر على كيفية ادارة عملية الجمع بينهما. (طويل، 2017/2018، صفحة 13)

الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي

رغم المزايا والمنافع التي تجنيها الدول من وراء التكامل الاقتصادي الدولي، إلا انه يواجه مجموعة من المشاكل تعيق عمليات تطبيق الاجراءات التكاملية المنفق عليها، وتختلف المشاكل بين اقتصادية وغير اقتصادية نوردتها في ما يلي: (بوسعدة و بوقاعة، 2004، صفحة 6)

1. تحويل التجارة وذلك باستيراد السلع المنخفضة السعر من دول غير العضو بسلع مرتفعة السعر من دولة عضو.
2. ان اختلاف الدول في تطبيق تعريفه موحدة يؤثر على مصالحها وصعوبة تطبيقها، في حين ان الدول تسعى الى تقليص الحواجز الجمركية إلا ان تطبيق هاته السياسات تبقى على حسب مصلحتها الخاصة.
3. ان العولمة الاقتصادية عولمة ذات اتجاه واحد يؤكد مكاسب ومواقع قوة للدول الصناعية الغنية وكذا حماية مصالحها السياسية في حين تسلب مصالح البلدان النامية وحقوقها، فتدفق الاستثمارات الاجنبية كثيرا ما يبلغ مستوى يسمح للمصالح الاجنبية بان تسيطر على الاقتصاديات الوطنية المستضيفة للاستثمار. سجل في هذا الصدد الزيف المالي للعالم الغير الغربي الذي لا يتوقف عن الارتفاع والذي تجاوز خلال سنة 1995 ما مقداره 200 مليار دولار سنويا، والناجم عن نمو المديونية الخارجية للعالم الثالث والإجراءات الحمائية للبلدان الغربية وبخاصة في اوساط مجموعة السبعة المسيطرة على الاقتصاد العالمي.

4. تقع دول الاعضاء في مشكلة كيفية توزيع الإيرادات، بحيث لا يوجد طريقة متفق عليها لتقسيمها.
5. ان خفض من الرسوم والحواجز الجمركية يؤثر على ميزانية الدولة وميزان مدفوعاتها، في حين اغلبية الدول النامية ليس لها إيرادات كبيرة فهي تعتمد على رسوم الجمركية وإنتاجها الوحيد.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الدولي وأحدث تطوراتها

في هذا المطلب نتناول أهم نظريات التكامل الاقتصادي الدولي وأحدث تطورات في نظرياته:

الفرع الأول: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الدولي

أولاً: النظرية الاتحادية

تركز هاته النظرية على: اقامة دولة اقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة وفقاً لما يتفق عليه المجلس الأعلى، زاد الاهتمام بالنظرية الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعماء جان مونييه.

ويعتبر الفكر الاتحادي استراتيجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع اسسا لبلوغه، ويكون على الدولة الاتحادية بعد المجتمع المتكامل. وواضح أن المنهج الاتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة استراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي، تترك لدولة الاتحاد اختبار السياسات التي تطبقها بما في ذلك السياسات الاقتصادية التي قد تكون جانب منها معينا بتضييق الفروق في مستويات النمو بين الدول الاعضاء في الوحدة، تشير التجارب الاتحادية الاوروبية (ألمانيا، إيطاليا، سويسرا) الى ان ما طور الوحدة فيما هو تماثل أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، اما الدول النامية فان الهدف ليس مجرد انشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها، انما هو الاستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى اقتصادية خارجية متفوقة. (حملاوي، 2012/2011، صفحة 22، 23).

ثانياً: النظرية التعمالية:

يري اصحاب هذه النظرية «وفي مقدمتهم» كارل دويتش" ان هذا الامر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما امكن تحقيقه في السابق. وبناء عليه يفضل اتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون التزام بأطر مؤسسة معينة او مراحل محددة، وما يلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الاقليمية خشية ان تتحول بذاتها الى عقبة في وجه التكامل مكثفياً بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها». (الوافي، 2006/2007، صفحة 3)

ثالثاً: نظرية التكامل الاقتصادي

إن نظرية التكامل الاقتصادي الاقليمي تخص بدراسة وتحليل القضايا التالية: (حاتم، 1994، صفحة 302)

1. الاثار الاقتصادية الإستراتيجية لمراحل ودرجات سلم التكامل الاقتصادي.
2. الاثار الاقتصادية الدينامية لمراحل ودرجات سلم التكامل الاقتصادي الاقليمي.
3. المشكلات المنبثقة عن اختفاء الصفة لنمط السياسات الماكرو- اقتصادية للدول الاعضاء، وذوبان الفروق والاختلافات القومية بينها، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية، وسياسات الاستثمار والصرف الاجنبي.
4. دراسة الامكانيات المتاحة لتوحيد و تنسيق السياسات الماكرو-اقتصادية للدول الاعضاء داخل المنطقة التكاملية، ولو على مراحل ولفترات زمنية انتقالية.
5. تحليل الاثار الاقتصادية الكلية لدرجات سلم التكامل الاقتصادي الموجب على نمو الاقتصادي للدول الاعضاء في المنطقة التكاملية.

الفرع الثاني: أحدث التطورات في نظرية التكامل الاقتصادي الدولي

النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي

تعمل الكفاءة الدينامية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية وأثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء ويوضح فيما يلي: (قسيموري و علوى، 2019، صفحة 6)

➤ **وفورات الحجم:** عند تشكيل الإتحاد تتخصص الدول في إنتاج سلع معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتراب منه مع ما ينتج على ذلك من انخفاض في تكلفة الوحدة منها، ومما لا شك فيه أن اتساع مجال السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع ومنتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه نتائج اقتصادية عدة كزيادة النشاط الاقتصادي للدولة وزيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الإتحاد وبالتالي زيادة الفرصة للمشاريع الإنتاجية.

➤ **الوفورات الخارجية:** يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية مما يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم التمييز بين نوعين من الوفورات، تلك التي تتم خارج جهاز السوق وتضم العلاقات المباشرة بين المنتجين واستعمال المصادر المشتركة للموارد وتحقق على المدى القريب إضافة إلى الوفورات التي تتحقق على المدى البعيد من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة ونمو طبقة من الإداريين والعمال الأكفاء والمهرة، أما الثانية فتتم داخل جهاز السوق وتأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع والشراء بين الصناعات للمواد الأولية والوسيطة.

المبحث الثاني: الاتحاد الاقتصادي الاوروي

في هذا المبحث سنحاول الالمام بمختلف مراحل البناء الاقتصادي الاوروي اضافة الى المكانة الاقتصادية التي احتلها الاتحاد الاوروي.

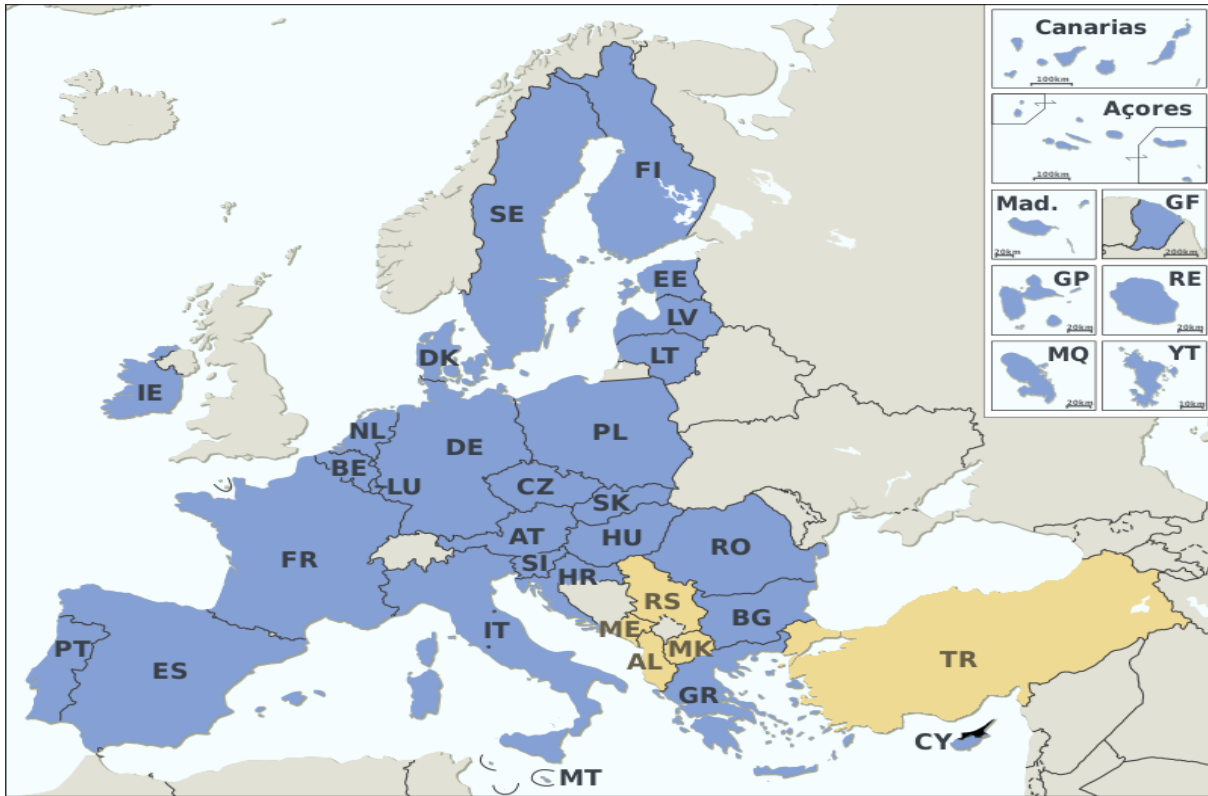
المطلب الاول: تطور التكامل الاقتصادي الاوروي وأجهزة الاتحاد الاوروي

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى اهم مراحل البناء الاقتصادي الأوروي ومجموعة من أجهزته التي تتولى إدارة شؤونه والسهر على تحقيق وتعزيز بنائه للتكامل.

الفرع الاول: تطور التكامل الاقتصادي الاوروي

مرا تطور التكامل على مجموعة من المراحل سوف نتطرق إليها في ما يلي:

الشكل رقم 01: خريطة الإتحاد الاوروي



المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/a/ab/EU_Member_states_and_Candidate_countries_map.svg/800px-EU_Member_states_and_Candidate_countries_map.svg.png

❖ اعلان مارشال: عندما اعلن جورج مارشال (وزير خارجية الو.م.أ) في عام 1947 عن ضرورة قيام دول اوروبا بالتعاون الاقتصادي فيما بينها لإعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل تخصيص كبير من المساعدات الامريكية وهو ما

يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، وقد اصفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي. (دودين و كاني، 2019، صفحة 107)

❖ **الجماعة الاقتصادية الأوروبية:** انبثق عن انشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدة جديدة في روما في 25 مارس 1957، تمثلت في انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد الجمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة ويهدف الى تحقيق المزيد من التقارب والاندماج. (الواي، 2006/2007)

❖ **السوق الأوروبية المشتركة:** كما تسمى كذلك أوروبا الصغيرة او المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومثلت مجموعة الدول الست المكونة لها وقت انشائها 21.6% من حجم التجارة الدولية، وهدفها الغاء الحواجز التجارية بين الدول الاعضاء وإزالة القيود الكمية تدريجيا وفرض رسوم جمركية موحدة ازاء الدول الأخرى خلال ثلاث مراحل مدة كل منها اربع سنوات، ويتم تخفيض الرسوم بنسب معينة خلال الفترات المتتالية، وصولا الى الغاءها في نهاية الفترة المحددة. (دودين و كاني، 2019، صفحة 108)

❖ **الاتحاد الأوروبي ومعاهدة ماستريخت:** حددت معاهدة ماستريخت التي اسست الاتحاد الأوروبي في مارس 1992 ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل فيما يلي: (قسميوري و علوي، 2019، صفحة 7)

✓ **المرحلة الأولى (1990-1994):** تهدف الى تحرير عماليات الدفع وحركة رؤوس الاموال بين دول الأعضاء، بالإضافة الى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيدا من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

✓ **المرحلة الثانية (1995-1998):** يتم فيها تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول بعد تحقيق بعض الشروط.

✓ **المرحلة الثالثة (1999-2002):** تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم بإصدار العملة الأوروبية الموحدة المتمثلة في اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي.

الفرع الثاني: أجهزة الاتحاد الأوروبي

للإتحاد الأوروبي مجموعة من الاجهزة التي تتولى إدارة شؤونه والسهر على تحقيق وتعزيز بنائه التكامل وهي:

اولا: المجلس الأوروبي

يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، كونه ينظم اجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية في الاتحاد، يجتمع المجلس ثلاث مرات كل عام، وذلك استنادا لما تنخضت عنه قمة باريس عام (1974) وما تم عليها من تعديل على عدد من بنودها عام (1985) حيث بات منذ ذلك العام يجتمع مرتين فقط في السنة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، ورسم السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين كافة الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوروبي بالإجماع، ولا يعتبر من الأجهزة الإدارية للاتحاد. (المقداد و السرحان، 2012، صفحة 10)

ثانيا: المجلس الوزاري

يعد المجلس الجهة الرئيسية لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ويشترك البرلمان الأوروبي في السلطة التشريعية، ويتشكل المجلس من عدة لجان فنية في مجالات الزراعة، الصناعة، التجارة، الصحة والمالية، وهكذا ... ويمثل كل وزير مختص بالجنة المختصة بنفس اختصاصه، يتمتع كل بلد بعدد من الأصوات التي تعكس عدد سكانه لتمثله في المجلس، مع وجود توازن لصالح الدول الصغرى، ويتم اتخاذ معظم القرارات عن طريق الأغلبية، وتتبادل الدول الأعضاء رئاسة المجلس كل ستة أشهر، ويتقابل رؤساء الدول والحكومات بالاتحاد الأوروبي أربع مرات سنويا (مثل المجلس الأوروبي)، لرسم السياسة العامة وتحديد الاهتمامات المشتركة للاتحاد الأوروبي. (حمزة، 2014/2015، صفحة 217)

ثالثا: البرلمان الأوروبي

يمثل البرلمان الأوروبي الواجهة الديمقراطية الأوروبية أمام العالم الخارجي، حيث تمثل فيه الاحزاب السياسية الأوروبية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. لقد بدأ الاقتراع المباشر لأعضاء البرلمان في عام 1979 حيث ينتخب المواطنون في دول الاتحاد الأوروبي ممثلهم في البرلمان الأوروبي وتجرى الانتخابات بطريقة الاقتراع السري كل خمس سنوات. ونواب البرلمان لا يمثلون دولهم وإنما يمثلون الاتجاهات والتيارات السياسية الموجودة في البرلمان وهي: الكتلة الاشتراكية، الكتلة الديمقراطية المسيحية الممثلة بحزب الشعب الأوروبي، كتلة البرلمانيين الديمقراطيين الإصلاحيين، الكتلة الشيوعية، كتلة الخضر.

ولقد خضع عدد اعضاء البرلمان الى تغييرات عديدة نتيجة التوسعات التي شهدتها الاتحاد الاوروبي ولقد حدد مشروع الدستور الاوروبي الحد الاقصى لعدد مقاعد البرلمان الاوروبي وهو 732 مقعدا ومقاعد اضافية 197 مقعدا توزع على الدول المرشحة للعضوية. (صالح، 2019، صفحة 59)

رابعا: المفوضية الأوروبية

تتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبية ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم او الدول التي سينتمون إليها.

إضافة إلى أنها تمتلك صلاحيات واسعة حيث يحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها، بالإضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية، كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جد في اتحاد. يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية حيث يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد. (بن قبي، 2019/2018، صفحة 35).

خامسا: محكمة العدل الأوروبية

تمثل الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي: تتكون من قاض واحد من كل دولة ممن عرفوا بالكفاءة والخبرة في الامور القانونية، ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة وفقا لترشيح الدول، ويختار القضاة واحدا من بينهم ليكون رئيسا للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد، وتعد المحكمة جلساتها بحضور جميع الاعضاء أما أهم اختصاصات ووظائف المحكمة:

1. الفصل في المنازعات التي تنشأ بين أجهزة الاتحاد من ناحية والدول الاعضاء من ناحية اخرى أو بين مؤسسات الاتحاد بعضها مع بعض حول صلاحية هذه المؤسسات.
 2. تملك سلطة النظر في الدعاوى التي تقدمها إحدى الدول الأعضاء المتعلقة بانتهاك إحدى المتطلبات الاجرائية الأساسية أو انتهاك المعاهدات.
 3. تغير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.
- وقرارات المحكمة ملزمة لجميع الدول الاعضاء وكذلك مؤسسات الإتحاد الأوروبي، ويقع مقرها في لوكسمبورغ. (صالح، 2019، صفحة 62)

المطلب الثاني: مظاهر قوة الاتحاد الأوروبي اقتصاديا ومشاكله

سوف نوضح من خلال هذا المطلب أهم مظاهر قوة الإتحاد الأوروبي اقتصاديا ومشاكل التي تواجهه .

الفرع الاول: مظاهر قوة الاتحاد الأوروبي اقتصاديا

يمثل الاتحاد الأوروبي أحد الأقطاب الثلاثة المسيطرة على الاقتصاد العالمي إذ استطاع أن يعيد بناء أوروبا كتكتل اقتصادي ومسيطر بعدما دمرتها الحرب العالمية الثانية، بحيث تمكنت السياسة الأوروبية المشتركة من تحقيق الكثير من الأهداف المنشودة في مجالات اقتصادية مختلفة، مما مكن الاتحاد الأوروبي من أن يكون قوة اقتصادية عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية فمن أهم عوامل ومظاهر القوة اتحاد الاوروبي اقتصاديا هي: (أبو رميس، 2017)

تقدر مساحة الإتحاد الأوروبي ب4.2 مليون كم²، وهي تضم دول الإتحاد التي يبلغ عددها 28 دولة، كما أن أعلى قمة به هي مونت بلانك (4808م) الذي يقع بين فرنسا وإيطاليا، أما بنسبة لسكان في سنة 2004 بلغ عدد سكانها 455 مليون نسمة وفي عام 2013 بلغ 495 مليون نسمة وقدر متوسط الكثافة السكانية في 2017 ب 177 ن/كم.

1- عوامل القوة الاقتصادية:

- اتساع مساحة الاتحاد (4.2 مليون كم²) وسعة الامتداد من الشمال إلى الجنوب 4000 كم ومن الشرق إلى الغرب 3800 كم.
- المواقع الاستراتيجية لجل دول الاتحاد الأوروبي (الإشراف على مسطحات مائية: المحيط الأطلس وبحر الشمال ونهر الراين).
- اتساع مساحة الصالحة للزراعة في إتحاد تقدر 2.6 مليون كلم² وتنوع التربة مما يؤدي إلى تنوع المحاصيل الزراعية.
- الشبكة المائية: هي متنوعة (أمطار وأنهار كالراين والتايمز).
- السواحل: تملك أطول السواحل ويبلغ طول متوسط سواحل الإتحاد الأوروبي حوالي 40000 كلم أو 67 ألف كم تحتل المرتبة الثانية عالميا.
- توفر على مصادر الطاقة: الفحم 900 مليون طن سنويا، البترول 160 مليون طن سنويا، الغاز الطبيعي 274 مليار م³، الكهرباء 3000 مليار كيلو واط ساعي.
- وفرة المعادن: الحديد 30 مليون طن، البوكسيت 2.5 مليون طن، النحاس 500 ألف طن.

➤ وفرة الخامات الزراعية: بنجر سكري، لحوم، كروم.

➤ تنوع الإمكانيات الصناعية والزراعية الطبيعية بين دول الاتحاد ساعدها على التكامل الزراعي والصناعي.

2- العوامل البشرية:

➤ تملك قوة بشرية هائلة قدرت ب 492 مليون نسمة سنة 2007م. تحتل المرتبة الثالثة عالميا بحيث توفر اليد العاملة لمختلف

القطاعات حوالي 214 مليون موظف سنة 2006م.

➤ تمثل الزراعة نسبة 10% الصناعة نسبة 34% الخدمات نسبة 56% .

➤ يتوفر الاتحاد الاوروي على رؤوس الأموال الناتجة عن كثرة الاستثمارات الداخلية والخارجية وحيوية الأسواق الداخلية والخارجية.

➤ اتساع السوق الاستهلاكية.

➤ التحكم في التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في الصناعة والزراعة مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج.

➤ وفرة وقوة وسائل النقل وتطور قطاع المواصلات إذ يملك أكبر أسطول بحري وتجاري ب 13889 سفينة سنة 2004 وأكبر

ميناء بحري ميناء روتردام.

➤ نجاح سياسة التكتل الاقتصادي بين دولها والتحكم الكبير في المجال الإقليمي.

3- العوامل التاريخية:

➤ الثورة الصناعية: إذ تعد دول الاتحاد مهدا لتلك الثورة وهو ما أكسبها تقدما تكنولوجيا وتطورا اقتصاديا وثراء ماليا.

➤ الحركة الاستعمارية: مكنت الدول الأوروبية من جلب الثروات الطبيعية من دول العالم الثالث لمدة طويلة.

➤ استفادتها من المشاريع الأمريكية (مشروع مارشال) الذي ربط أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية.

➤ لجوئها إلى التكتل الاقتصادي مع نهاية الحرب العالمية الثانية للتخلص من الهيمنة الأمريكية.

➤ الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: مشاكل الاتحاد الأوروبي اقتصاديا

تتمثل معيقات الاتحاد الاوروي اقتصاديا في ما يلي: (أبو رميس، 2017)

➤ نقص وقلة الثروات الطبيعية مما يجعله في تبعية لدول العالم الثالث إذ يستورد ما قيمته 70%.

➤ المنافسة الداخلية بين دول الإتحاد (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا).

➤ مشكل تحديد المياه الإقليمية للصيد البحري إذ تعارض بريطانيا وإيرلندا دخول بحارة الدول الأخرى إلى مياهها الإقليمية بالرغم

من إمضاء معاهدة في إطار أوروبا الزرقاء.

➤ عدم احترام مبدأ الأفضلية بين دول الإتحاد إذ تفضل كل من فرنسا وبريطانيا التعامل مع مستعمراتها القديمة.

➤ تقلص أسواقها خارج أوروبا خاصة في الدول النامية بسبب منافسة دول شرق وجنوب شرق آسيا.

➤ التراجع الرهيب في النمو الديموغرافي (شبح الشيخوخة الذي أصبح يهدد أوروبا).

➤ النزوح الريفي أدى إلى ارتفاع سكان المدن على حساب سكان الأرياف.

- الأزمة الاقتصادية ساهمت في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل.
- التوسع قد يشكل تهديد لاقتصاديات الدول المنظمة حالياً.

المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي

بعد الحرب العالمية الثانية كانت موازين المدفوعات للدول الأوروبية تعاني من عجز نتيجة ما أصاب اقتصادياتها من تدمير، إضافة إلى أنها مدينة لعدة دول بسبب حاجتها للتمويل نفقات الحرب. إن هذا العجز دفع بالدول الأوروبية إلى استخدام سياسات تجارية ومالية ونقدية تتنافى مع متطلبات تحرير التجارة الدولية. إذن في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مختلف السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: السياسة التجارية والمالية للإتحاد الأوروبي

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على السياسات التجارية والمالية للإتحاد الأوروبي في ما يلي:

الفرع الأول: السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي

تعتبر فكرة الاتحاد الأوروبي إستراتيجية تنظيمية للسياسة التجارية للدول الأوروبية المنطوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي، للخروج من الازمات والمشاكل الاقتصادية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهو ما أكدته نصوص معاهدة روما الهادفة إلى إيجاد مزيج من ادوات السياسة التجارية مختلفة بين الدول الأعضاء من جهة وبين الأعضاء والدول الغير أعضاء، نحاول الإلمام بما فيما يلي:

1. السياسة التجارية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي:

انتهج الاتحاد الاوروي سياسة تجارية متحررة من كل القيود الجمركية والغير الجمركية في تجارته البينية بغرض توحيد شروط المنافسة لدمج الاسواق الاوروبية لإحداث تنمية اقتصادية لمختلف مناطق الاتحاد الأوروبي، حيث أقرت معاهدة روما السياسة التجارية البينية على النحو التالي:

✓ **النظام الجمركي بين دول الاتحاد الاوروي:** نصت معاهدة روما بأحكام قاطعة على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء خلال فترة انتقالية تمتد من أول جانفي 1958 حتى جانفي 1970، غير أن التطبيق العملي أظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة فقد بلغت نسبة التخفيضات الجمركية 80% في أول جانفي 1966 وهي نسبة أكبر مما كان مقدرا لها في المعاهدة، فقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ طبقا لأحكام المعاهدة هو 60%، ثم بلغ مقدار التخفيض 5% سنة 1967 وأعقبه تخفيض آخر بمقدار 15% سنة 1968 ما يعني إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. (العفيفي، 1991، صفحة 173)

✓ **الإعانات والمساعدات:** تم إلغاء مختلف أشكال الدعم والإعانات التي من شأنها أن تلحق أضرار بالمبادلات البينية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وتهدد المنافسة بين الشركات، وتقتصر الاعانات على ما شملته معاهدة روما لتنفيذ السياسات المشتركة وأهمها: (حسن و البناء، 2005، صفحة 271)

- مساعدات لتشجيع التنمية الاقتصادية في مناطق يكون اقتصادها غير تام بشكل كاف.
- مساعدات لتشجيع تنفيذ المشاريع ذات الفائدة الأوروبية المشتركة.
- مساعدات لتسهيل تنمية بعض النشاطات، أو مناطق دون إلحاق الضرر بالمبادلات التجارية البينية.

✓ **إلغاء القيود الكمية داخل الاتحاد:** ومن أجل ضمان الانتقال الحر للبضائع داخل الاتحاد كان لابد أن يعزز النظام الجمركي الجديد للاتحاد بإزالة مختلف القيود الكمية المفروضة على مبادلات الدول الأعضاء من حصص استيراد وتصدير مع نهاية الفترة الانتقالية، بنص من معاهدة روما. (حسن و البناء، 2005، صفحة 271)

✓ **القيود المادية:** وتشمل أدوات الرقابة والإجراءات الإدارية على الحدود بين الدول الأعضاء، ولتسهيل أكثر حركة التبادل التجاري بين الأعضاء اتخذت الجماعة مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي: (عبد العزيز، 2001، صفحة 136)

- تبسيط إجراءات الفحص الإداري عبر الحدود.
- تبسيط إجراءات الترانزيت.
- إنهاء عمليات الفحص الفني للشاحنات.
- إلغاء الفحص البيطري.
- تخفيض فحص جوازات السفر، وتم إلغاؤها تماما سنة 1993.

✓ **إلغاء القيود الفنية:** وهي مجموعة المعايير التي تتعلق بالمواصفات الأساسية للمنتج ومرتبطة بقواعد الصحة العامة وحماية البيئة وحماية المستهلك، وتستخدم كشرط لدخول الأسواق البينية للاتحاد الأوروبي، وألغيت بموجب نصوص معاهدة روما لإقامة السوق الأوروبية المشتركة. وقد تم إلغاء القيود والفنية تحت مبدئين أساسيين هما:

- مبدأ التوافق: ويعني إيجاد مستوى متفق عليه بين أعضاء الاتحاد الأوروبي من القيود الفنية والمادية.
- مبدأ الاعتراف المتبادل: ويقصد به قبول المعايير السائدة في الدول الأعضاء الأخرى، فلا يمكن لأي دولة عضو منع استيراد منتج متداول بين الأعضاء حتى لو كان لا يتوافق مع المعايير المحلية، فألمانيا لا يمكنها منع استيراد الخمر الفرنسية نظرا لأن نسبة الكحول بها أقل من مستوى الكحول المطلوب وفقا للقانون الألماني.

إن السياسة التجارية البينية للاتحاد الأوروبي مكنت دول الأعضاء من تحقيق قفزة اقتصادية نوعية تضاعفت فيها المبادلات التجارية والاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء فقد تضاعفت المبادلات التجارية ثلاث مرات ما بين عامي 1958 و 1972 وتضاعفت تسع مرات ما بين 1968 و 1992. (عبد العزيز، 2001، صفحة 136)

2. السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الغير أعضاء

اعتمد الاتحاد الأوروبي في سياسته التجارية على أدوات مختلفة في حماية منشآته من المنافسة الأجنبية، نبيها فيمايلي:

✓ **السياسة الجمركية الأوروبية والدعم للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الغير أعضاء:**

تختلف طريقة فرض الرسوم الجمركية حسب القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي لذا نعد إلى ابرازها حسب أهم القطاعات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

❖ التعريف الجمركية والدعم في إطار السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية:

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية لذا عملت جاهدة إلى وضع سياسة زراعية مشتركة عام 1960، تطبيقا لما جاء في نصوص معاهدة روما لإقامة سوق مشتركة بين الدول المجموعة الأوروبية، وتقوم السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي على أساسين مهمين هما: تحديد أسعار مشتركة للمنتجات مرتفعة نسبيا (عادة أعلى من السعر الدولي)، ثم تفرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من خارج الاتحاد بحيث يجعل سعر هذه المنتجات المستوردة مساو دائما للأسعار المرتفعة المقررة داخل الاتحاد الأوروبي وهو ما يسمى ب: رسوم الاستيراد المتغيرة، كما تتضمن السياسة الزراعية تقديم دعم زراعي الدعم سنة 1995 إلى 50% من قيمة الانتاج الزراعي. وكانت النتيجة النهائية لهذه السياسة الزراعية المشتركة هي التضحية بمصالح المستهلكين لصالح المزارعين في الجماعة الأوروبية بصفة عامة ولصالح المزارعين الفرنسيين بصفة خاصة.

أما على الصعيد العالمي فإن الفائض الانتاجي الزراعي مكن من زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأوروبية في الأسواق الخارجية وسبب حالة من الإغراق المستمر في الأسواق العالمية. (البكري، 2001، صفحة 176)

❖ التعريف الجمركية للمنتجات الصناعية:

عمد الاتحاد الأوروبي إلى تخفيض الرسوم الجمركية عدة مرات في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (الجات)، حيث بلغ متوسط نسب التخفيض للرسوم الجمركية في القطاع الصناعي (20%، 35%، 30%) إلى متوسط 4.5%.

وترتبط التعريف الجمركية للمنتجات الصناعية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على منتجات الدول الأخرى بدرجة التصنيع، فكلما زادت درجة التصنيع في هذه المنتجات كلما ارتفعت معها نسب الرسوم الجمركية ونأخذ المثال التالي للرسوم الجمركية المطبقة على كل من المنتجات القطن والجلد سواء كانت مواد خام أو نصف مصنعة أو تامة الصنع.

الجدول رقم (01): يوضح تصاعد التعريف الجمركية للمنتجات المصنعة (الجلد والقطن) للاتحاد الأوروبي سنة

1996

الجلد	القطن		
	تعريف فعلية	تعريف اسمية	
0%	0%	0%	المادة الخام
3.7%	23%	7%	منتج نصف مصنع
4.3%	29%	14%	منتج تام الصنع

المصدر: (طويل، 2012/2011، صفحة 159)

إن تصاعد التعريفات الجمركية وفق درجة التصنيع لها أثر سلبي على اقتصاديات الدول خارج التكتل خاصة منها الدول النامية، حيث تجعل هذه الدول تلجأ لتصدير المواد الأولية بسهولة دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي في حين تتخلى أو تخفف من تصديرها للمنتجات المصنعة والنصف مصنعة لدول الاتحاد لتجنب الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

❖ رسوم استيراد التجهيزات المجمعة من خارج الاتحاد:

توجد هذه الصورة من التشريع في البلدان المتطورة ويعتمدها الاتحاد الأوروبي، حيث معدل التعريفات على السلع المستوردة أقل من معدل التعريفات المدرجة في الجداول الرسمية شريطة أن تحتوي هذه السلع على مكونات من صنع الاتحاد الأوروبي. (كريانين، 2007)

❖ النظام المعمم للتفضيلات الجمركية:

يقدم الاتحاد الأوروبي تفضيلات جمركية للدول النامية منذ 1971 وتشمل أكثر من 170 دولة ومن بينها الدول العربية وأهم محاور النظام التفضيلي هي:

- اختلاف الترتيبات التفضيلية حسب قائمة المنتجات وحسب قائمة الدول.
- كل السلع المصنعة وشبه مصنعة تمنح حق الدخول بدون أي رسوم جمركية إلى الاتحاد.
- استثناء بعض المنتجات من النظام التفضيلي الأوروبي كونها حساسة ويمكن أن تهدد أسواق الاتحاد الأوروبي وتقدر بـ 550 منتج موزع على المنتجات الزراعية والنسيجية والأحذية.

يمكن تحديد الكميات معينة من المنتجات لاستفادة من الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي مغفأة من الرسوم الجمركية، وفي حالة تعدي هذه الكمية تخسر الدولة المعاملة التفضيلية، فقد حدد الاتحاد الأوروبي سنة 2005 المعاملة التفضيلية لكل من الهند والصين بنسبة 15% من السوق الأوروبية في أي منتج وفي حالة تعدي النسبة تخسر المعاملة التفضيلية، وفيما يخص المعاملة التفضيلية للمنتجات النسيجية فقد حددها الاتحاد الأوروبي بنسبة 12.5% من السوق الأوروبية.

يشترط الاتحاد الأوروبي للاستفادة من النظام التفضيلي أن يتم شحن المنتجات مباشرة إلى الاتحاد الأوروبي وأن تستوفي شروط قواعد المنشأ. (كريانين، 2007)

✓ القيود الغير جمركية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الغير أعضاء: وتتضمن مايلي: (الموسوي، 2007)

❖ دعم الصادرات: يدعم الاتحاد الأوروبي الصادرات وفق أسلوبين غير مباشرين هما:

- **قرض المشتري:** حيث يمنح للمشتري الأجنبي قرضاً بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق، لتمويل مشتريات من الإتحاد الأوروبي وخاصة منها للمعدات الرأس مالية مثل الطائرات، وقيمة الدعم تتمثل في الفرق بين سعري الفائدة.
- **منح البحث والتطوير:** يقدم الاتحاد الأوروبي منحاً لدعم البحث والتطوير لمنتجاته خاصة في المنتجات العالية التكنولوجية وذلك لتخفيض التكاليف والاستفادة من وفورات الحجم.

❖ القيود الطوعية على الصادرات: وهي اتفاقية ثنائية بين الإتحاد الأوروبي ودولة غير عضو فيه، حيث تقوم الدولة المصدرة

للإتحاد الأوروبي بوضع حد لصادراتها طوعاً، تحت ضغط المنتجين الأوروبيين لتحسين الوضع التنافسي لتلك الصناعات، والدافع الأساسي هو خوف المصدر من التعرض إلى فرض حصص على منتجاته من الدول المستوردة.

- ❖ **حصص الاستيراد:** يقر الإتحاد الأوروبي حصص الاستيراد على المنتجات المستوردة في حالة التخوف من إلحاق الضرر بمنتجاته، فقد عمد إلى تحديد حصص استيراد منتجات الصلب خلال عام 2011 خوف من تحول دخولها إلى سوق الإتحاد الأوروبي بعد أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوم جمركية على وإرادتها من الصلب.
- ❖ **الإغراق:** يميل الإتحاد الأوروبي إلى الإغراق المستمر خاصة في المنتجات الزراعية، وقد شكل هذا الموضوع نزاع حاد بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في جولة لأورغواي وحتى خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة، ويتهم كل منهما الآخر بالإغراق ويتم فرض رسوم مكافحة الإغراق من كليهما.
- ❖ **معايير الصحة والبيئة والسلامة:** يفرض الإتحاد الأوروبي معايير معينة على المنتجات الواردة إليه من خارج دول الإتحاد الأوروبي تتعلق بحماية صحة وملائمة المواطنين، ولكن تحمل في طياتها قيود ممانعة لدخول الاسواق الأوروبية مثل: قيود استيراد اللحم الذي يحتوي على إضافات هرمونية والقيود على استيراد السيارات التي تستخدم وقود "الديزل" بحجة حماية البيئة من التلوث، وحضر دخول منتجات الحلبة المصرية أسواق الإتحاد الأوروبي بدعوى نقلها بكتيريا "إي كولاي". (قاشي، 2007، صفحة 111)

الفرع الثاني: السياسة المالية للإتحاد الأوروبي

أجازت معاهدة روما استخدام الجزاءات لفرض الانضباط المالي كما حددت أولية قبل فرض الجزاءات المالية يمكن خلالها لمجلس الوزراء توجيه تحذيرات والمطالبة باتخاذ تدابير ملائمة، وحتى تكون الجزاءات فعالة وممكنة للتطبيق وضعت الشروط التالية: (حسن و البناء، 2005، صفحة 188)

- 1 نشر معلومات تفصيلية فيما يتعلق بمبيعات صكوك الدين.
- 2 إعادة النظر في تقديم قروض إلى الأعضاء من قبل بنك الاستثمار الأوروبي.
- 3 إبداء وديعة خالية من الفائدة لدى الإتحاد الأوروبي إلى أن يتم حل المشكلة.
- 4 فرض غرامات ذات حجم ملائم.

المطلب الثاني: السياسة النقدية والسياسات المشتركة الأخرى للإتحاد الأوروبي

عمدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى وضع السياسات النقدية والسياسات المشتركة الأخرى سوف نتعرف عليها من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: السياسة النقدية للإتحاد الأوروبي

تعمل المؤسسة النقدية الأوروبية على وضع إطار للسياسة النقدية الأوروبية معتمدة على مجموعة من الأدوات وهي: (علي، 2004، صفحة 44، 45)

- ❖ **عمليات السوق المفتوحة:** حيث تمثل الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الإتحاد الأوروبي، وتجرى عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة وإصدار شهادات ديون ومبادلات صرف أجنبي، وجميع ودائع لأجل ثابت ويستهلكها البنك المركزي الأوروبي، وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة:

- **التمويل الأساسي:** ويطلق عليها أيضا عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية، تنفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر متغير/ ثابت) وتلعب دور محوري في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي وإعطاء الإشارات بشأن السياسة النقدية. وتقدم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي وتقوم بدور الأداة الرئيسية لإدارة السيولة.
- **التمويل طويل الأجل:** ينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت، متغير) ويوفر التمويل طويل الأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاث أشهر ويوفر جزء من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.
- **التعديل الطفيف:** ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، تستخدم للتحكم في تقلبات السوق (إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة) كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.
- **عمليات هيكلية:** تعد من خلال عطاءات نمطية ذات استحقاق متغير تستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.
- ❖ **التسهيلات الدائمة:** وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، وهناك تسهيلات دائمان هما: تسهيل لومبارد الذي يستطيع البنوك من خلاله الحصول على السيولة بصورة فورية، والتسهيل الثاني هو " تسهيل الإيداع " الذي يستطيع البنوك من خلاله إيداع فائضها على الفور وتحدد أسعار الفائدة لهذين التسهيلين معا انطلاقا من أسعار الفائدة في السوق للحد من تقلبها.
- ❖ **شروط الاحتياطي:** يستخدم نظام الحد الأدنى لتحديد نسبة الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبي لدى البنك المركزي الأوروبي ويهدف إلى الإسهام في استقرار أسعار الفائدة لسوق المال، وخلق طلب هيكلي كاف على أموال البنك المركزي الأوروبي، وتستقر أسعار الفائدة عن طريق السماح للمؤسسات الإئتمانية باستخدام إجراءات السعر المتوسط أي الامتثال لاشتراطات الاحتياطي على أساس متوسط حيازات الاحتياطي اليومي خلال فترة الالتزام لشهر واحد، ونظرا لأن المؤسسات الإئتمانية لا يتعين عليها الاحتفاظ باحتياطياتها المطلوبة على أساس يومي، يكون لديها حافز على تخفيف تأثير التذبذبات المؤقتة للسيولة على أسعار المال. ويتم تأمين طلب هيكلي ملائم على أموال البنك المركزي عن طريق تطبيق نسبة احتياطي قدرها 2% على التزامات محددة للمؤسسات الإئتمانية وفي الوقت ذاته يتم الاهتمام بتفادي خلق تشوهات تنافسية تتعلق بالمؤسسات المالية غير الملزمة باحتياطيات الحد الأدنى ولهذا فإن الاحتياطيات المطلوبة يتم تحديدها عند مستوى متوافق مع معدل الأسبوعي لتقديم العروض وهو ما ينسجم مع حالة السوق.
- ❖ **نظام المدفوعات الأوروبي:** وهو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك المركزية الأوروبية بدأ التعامل ب عام 1999 يمتد عبر الحدود ليربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية بحيث يضمن استقرار أسعار اليورو وسعر الفائدة، ويعتبر هذا النظام عنصرا أساسيا في النظام النقدي والمالي الأوروبي كونه يدعم السياسة النقدية الأوروبية، حيث يساهم في خلق وتطوير نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا وسعر الفائدة عليه، ويوفر للبنوك التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج نهائية مستمرة خلال اليوم تحويلات الأفراد. تهدف السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي إلى المحافظة على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الانتاج وخلق مزيد من فرص العمل وتحقيق

مستوى معيشي مرتفع، حيث يعتبر مجلس المحافظين للبنك المركزي الأوروبي أن استقرار الأسعار يعني تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة اليورو يقل عن 2%. ويدل هذا على أن مجلس المحافظين للبنك المركزي يوافق على ارتفاع الأسعار بنسبة 2% أي أن الحالة الانكماشية للاقتصاد لا تتوافق مع أهداف الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: السياسات المشتركة الأخرى

عمدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى وضع سياسات مشتركة إضافة إلى السياسة الزراعية أهمها سياسة النقل، والسياسة والاجتماعية وفيما يلي تناول هذه السياسات المشتركة: (طويل، 2012/2011، صفحة 166، 168)

أ- السياسة الاجتماعية:

تعرضت معاهدة روما إلى الأبعاد الاجتماعية في موقعين: الأول يتعلق بحرية انتقال الافراد والعمال ضمن المادتين 48-49 وتشجيع تبادل العمال الشباب ضمن المادة 50، والضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين ضمن المادة 51، وحق ممارسة النشاط الاقتصادي الخاص حددته المادتين 52-58، أما الموقع الثاني فشمل سياسة التوظيف والتدريب المهني، وتحسين ظروف العمل، وكان أهم ما قرره معاهدة روما هو إنشاء الصندوق الاجتماعي الأوروبي " لخلق فرص عمل وتحقيق انتقالية العمال بين المهن والدول داخل الجماعة ضمن المادتين 123-125، ومساواة الأجور بين الذكور والإناث ضمن المادة 119 وهو ما يضمن الحقوق الأساسية للنساء في الجماعة الأوروبية، كما تضمنت المعاهدة نصوصا غير ملزمة شملت تحسين أوضاع المعيشة والعمل حسب المادة 117، منح الاجازات مدفوعة الأجر ضمن المادة 120، والتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في شؤون التوظيف.

وقوانين العمل وأوضاع العمال والصحة المهنية وحقوق تكوين الاتحادات العمالية وتطوير الحوار بين أصحاب العمل والعمال ضمن المادة 118، وخلال السبعينيات صدرت ثلاث توجيهات أضافت حقوق أخرى للإناث بجانب تساوي الأجر وهي الحقوق في الحصول على وظائف وعلى التدريب وشروط العمل (الترقية، الضمان الاجتماعي)، أكد قانون السوق الموحد ومعاهدة الاتحاد الأوروبي على أهمية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وضرورة أن تولى الدول الأوروبية المتحدة اهتماما بتحسين تشريعات أحوال العاملين خاصة في مجال الصحة والامان مع توفير التنسيق فيها، وقد وقع ميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية للعمال في 1989 وحدد حقوق العمال داخل السوق الموحدة، كما عقدت اتفاقية السياسة الاجتماعية للجماعة وشملت تعزيز التوظيف، الحماية الاجتماعية السلمية، الحوار بين أصحاب الأعمال والعمال وكذا تنمية الموارد البشرية ومكافحة الاستبعاد وتم إدراجها في معاهدة الاتحاد الأوروبي خلال مراجعتها بأستيراد سنة 1997، تهدف هذه السياسة إلى الحد من البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نسبة البطالة لدول الاتحاد الاوروي نسبة 7.1% سنة 2008 وهي أدنى نسبة خلال فترة 2000 إلى 2008 وسجلت أعلى نسبة خلال سنة 2004 بنسبة 9.1%، ومع تفاقم الأزمة العالمية الأخيرة بلغ عدد العاطلين عن العمل 3.433 مليون شخص سنة 2010، أما في عز أزمة اليورو فقد تفاقم بشكل كبير حيث بلغت نسبة 10.3% وكانت اسبانيا المتضرر الأكبر بنسبة 24.6 من نفس السنة، وذكر مكتب الإحصاء الأوروبي أن عدد العاطلين عن العمل يزيد عن 17.5 مليون فرد في منطقة اليورو .

ب- سياسة النقل والطاقة:

فيما يخص خدمات النقل فتمثل 7% من الناتج القومي الاجمالي الأوروبي، ويوليها الاتحاد أهمية كبيرة لما له من آثار إيجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة، وفي إطار برنامج العمل للسوق الأوروبية الموحدة وضعت اللجنة مقترحات لإعادة تنظيم سياسة النقل، الطرق، السكك الحديدية، القنوات المائية الداخلية، والنقل الجوي والبحري، واتخذت اللجنة قرارا بإلغاء الحصص الثنائية، وخصص الاتحاد على طرق النقل بين الدول بداية من 1 جانفي 1993، كما عملت هذه اللجنة على تنسيق ضرائب الطرق، والضرائب على الوقود لضمان توافر شرط المنافسة. وفيما يخص خدمات النقل الجوي تم وضع حزمة من المعايير لضمان تحرير هذا القطاع الذي تتحكم فيه الكارتلات بدرجة عالية، أهمها خلق تصريح مشترك، فالناقل المعتمد في أي دولة من الدول الأعضاء يستطيع تقديم الخدمات في كافة الدول الأعضاء، وضرورة أن يكون لدى الخطوط الجوية حرية الطيران بين اي دولتين من الدول الاتحاد الأوروبي، ونقل المسافرين المحليين أثناء أي رحلة من الرحلات التي تربط بين نقطتين داخل الدولة العضو في الإتحاد الأوروبي.

ج- السياسة الطاقوية:

سعت المجموعة الأوروبية إلى تحقيق تنسيق السياسات الطاقوية القطرية لأن اختلافها يشوه المنافسة العادلة بين الدول الاتحاد والملاحظ أن التقدم في التنسيق ظل محدود فقد كانت الاختصاصات موزعة حيث أن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب مسؤولة عن الفحم ولجنة الطاقة النووية الأوروبية مسؤولة عن الطاقة النووية والجماعة الاقتصادية الأوروبية مسؤولة عن النفط والطاقة الكهرومائية والغاز والكهرباء، ولأن المجموعة الأوروبية تعتبر مستورد كبير للمواد الطاقوية خاصة النفط والغاز فقد فشلت في إيجاد سياسة طاقوية مشتركة وهذا ما تؤكد صدمة النفط والتدخل الشديد الحكومي للمجموعة الأوروبية في هذا القطاع.

خلاصة الفصل:

احتل موضوع التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله او صورة مكانة بارزة في الادبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتعزيز واستغلال جميع امكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الامثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها.

اما الاتحاد الاوروبي فيعد كيانا دوليا له شخصيته القانونية المستقلة، وكأنه يجسد نظاما سياسيا لم تتحدد سماته وملامحه بشكل نهائي، ففي البدء كان مشروع الوحدة الاوروبية ذا اهداف اقتصادية ولكنه بمرور الوقت وتبعاً لمتغيرات النظام الدولي المستمرة كان من الطبيعي ان تتغير تبعاً لها توجهات الاتحاد الأوروبي، فصارت الاهداف السياسية جنبا الى جنب مع الاهداف الاقتصادية ومن الطبيعي ان يتطور دور الاتحاد الاوروبي على الساحة الدولية ليتواءم مع التحولات التي تمر بها العملية التكاملية نفسها.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للأزمات

الاقتصادية والمالية

تمهيد:

تميز القرن الماضي بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي كثيرا ما أربكت الدول والحكومات العالمية، كما أنها هددت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي للبلدان، وازداد عدد هذه الأزمات انطلاقا من ثمانينيات القرن الماضي، كما كانت طبيعتها تتغير تدريجيا مع تطور الاقتصاديات، كما تعددت أسبابها واختلفت آثارها، ولدراسة أي أزمة اقتصادية قائمة لابد من العودة إلى المفهوم النظري الذي يعتبر الركيزة الأساسية له، وبما أن هذه الدراسة تتناول أهم الأزمات المالية الحالية وهي أزمة الديون السيادية اليونانية أو ما يعرف بأزمة اليورو، كان من الضروري تناول الأزمات مالية في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأزمات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: أهم الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والأوروبية.

المبحث الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية

يتميز موضوع الأزمات الاقتصادية والمالية باهتمام العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاديات تكون مدمرة. من هذا المنطلق جاء هذا المبحث إلى توضيح مفهوم الأزمات الاقتصادية والمالية وعلاقة بينهما من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية والمالية

لتحديد مفهوم الأزمات الاقتصادية والمالية لابد من تعريفها وتمييزها عن بعض المصطلحات الشائعة الاستخدام في ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية

أولاً: مفهوم الأزمة

من ناحية لغوية، تعني الأزمة في معاجم اللغة العربية القحط والشدة، وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية، ولم تكن كلمة أزمة شائعة الاستعمال في الأدبيات العربية القديمة، وقد التفت الباحثون العرب إلى هذه الكلمة بصورة بارزة لتكون ترجمة مباشرة للكلمة الإنجليزية (Crisis). (أبو فارة، 2014، صفحة 37)

ثانياً: مفهوم الأزمة الاقتصادية

عرفت على أنها "اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك".

وتعرف بأنها: "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى". (محمد، 2006، صفحة 31)

وعليه فالأزمة الاقتصادية هي وقوع أحداث مفاجئة تؤدي إلى اضطراب جزئية أو كلية في التوازنات الاقتصادية التجارية أو المالية أو النقدية، مما يقضي إلى آثار سلبية كلية أو جزئية على النظام الاقتصادي. (أبو فارة، 2009)

الفرع الثاني: مفهوم الأزمات المالية

هي تعبير عن حالة اضطراب في أسواق المال بحيث تصبح أسواق المال غير قادرة على توجيه الأموال بكفاءة إلى أفضل الفرص الاستثمارية في ظل سوء الاختيار والمخاطر المعنوية السيئة. وقد تأتي الأزمة المالية في صورة أزمة أسواق المال أو أزمة مصرفية أو أزمة سعر الصرف.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الواقع العملي يمكن أن تحدث الأزمة المالية دون حدوث أزمة نقدية، كما أن الأزمة النقدية تؤدي في الأغلب إلى أزمة في القطاعات المصرفية والقطاعات غير المصرفية. وتشمل الأزمات المصرفية وأزمات سعر الصرف، وقد بدأت الأزمات المالية تبرز بصورة واضحة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكانت أزمة الكساد الكبير عام 1929 من أشهر هذه الأزمات.

(أبو فارة، 2014، صفحة 38)

المطلب الثاني: العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على العلاقة بين الأزمة الاقتصادي والأزمة المالية فيما يلي:

حسب كندلبرج فإن الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية تربطهما علاقة قوية، فالدخول في ركود أين يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي يتزامن غالبا مع أزمة في النظام المصرفي والمالي، من خلال شح في عرض التمويل، وانخفاض أسعار الأصول المالية، وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية. كما أن الأزمة المالية تعطي الإشارة وتعتبر كسبب في الانعكاس نحو الأزمة الاقتصادية. وعموما يمكن القول أن الأزمة الاقتصادية ذات أبعاد أشمل وأوسع من الأزمة المالية. (طويل، 2018/2017، صفحة 122)

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأزمات الاقتصادية والمالية

تميزت كل فترة زمنية بنوع معين من الأزمات الاقتصادية التي رافقها تفسير وتظير معين، وعلى هذا الأساس اختلفت النظريات المفسرة للأزمات الاقتصادية والمالية، وسوف نبرز أهم النظريات المفسرة خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: الأزمة في الفكر الكلاسيكي وعند ماركس

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على الأزمة في الفكر الكلاسيكي وعند ماركس في ما يلي

الفرع الأول: الأزمة في الفكر الكلاسيكي

لعل أهم ما يميز الفكر الكلاسيكي في طروحاته المبكرة في النظر الى الازمة الاقتصادية، إيمانه بكونه الازمة الاقتصادية ظاهرة نادرة ومؤقتة، وهذه الفئاعة تستند الى نقطتين أساسيتين:

أولاً: انفصال الاقتصاد النقدي عن الاقتصاد الحقيقي فهم يعتقدون ان النقود ما هي إلا حجاب للمعاملات الحقيقية ويتبين ذلك من خلال النظرية الكمية للنقود.

ثانياً: اعتقادهم بخضوع الاقتصاد الحقيقي الى ما يسمى بقانون "ساي" وقد بين هذا القانون بالنسبة للاقتصاد ككل (ان العرض يخلق طلبه) اي انه لن يكون هناك قصور في الطلب الكلي، ويمكن ان يكون هناك انتاج مفرط لسلع معينة ولكن لا يوجد هناك انتاج مفرط بشكل عام والسبب في ذلك يعود الى حصر وظيفة النقود في الاقتصاد في كونها واسطة للتبادل ونتيجة لذلك سيضمن عرض مجموعة سلعية معينة طلباً لمجموعة سلعية اخرى في ان واحد. لذلك وحسب ما يعتقد الكلاسيك الأوائل ان اجتماع قانون ساي مع فصل الاقتصاد الحقيقي عن الاقتصاد النقدي يجعل قصور الطلب الاجمالي امراً مستحيلاً.

وتجد الإشارة الى ان هناك من الاقتصاديين الكلاسيك ممن يختلفون في الرأي عن اولئك المقتنعين بحتمية التوازن في النظام الرأسمالي ورفض امكانية قيام الأزمة، من بين هؤلاء المفكرين الاقتصاديين سيموندي ومالتوس فالنسبة لسيموندي الذي يعد اول من اشار الى حتمية الازمة وقابليتها على الرجوع بانتظام، فانه يرى ان الازمة الاقتصادية تتسبب عن فائض الانتاج وهذا الفائض ينجم عن تنافس الراسماليين فيما بينهم للحصول على الربح، مقرونا بجهلهم لمدى قدرة السوق على استيعاب الإنتاج، فالنظام الرأسمالي في رأي سيموندي يتميز بميزتين هما "انفصال العمل عن الملكية وانه نظام يهدف الى تحقيق اقصى الأرباح"، وهاتان الميزتان تبرران بنظره البطالة وعدم قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن بصورة تلقائية، فلو اجتمعت الملكية والعمل في يد واحدة لما ظهرت البطالة ولولا هدف تحقيق اقصى الارباح لما ظهر فائض لذا يعد هذا الاقتصادي من اول المنادين بضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن والقضاء على البطالة لكونها تمثل ظاهرة اجتماعية سلبية.

اما مالتوس الذي يعد من اوائل الكتاب الكلاسيك الذين بحثوا في موضوع الازمات الاقتصادية-في مؤلفه اسس الاقتصاد السياسي- فهو يرى ان الازمات الاقتصادية تحدث في النظام الرأسمالي نتيجة حدوث وفرة في الانتاج العام فإذا اتجه الراسماليون وأصحاب الاراضي الى الادخار وزيادة الانتاج بإفراط فان ذلك سيحدث فائضا في الانتاج العام لذا دعى مالتوس الى ضرورة توفير طلب فعال كافي للتخلص من ذلك الفائض وبالتالي تفادي وقوع الأزمة، خلاصة القول ان مالتوس لم يشارك الكلاسيك الاعتقاد في تلقائية عمل النظام الراسمالي وقدرته على احداث التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي، بل اشار الى ان هذا النظام

غالباً ما يتعرض الى ازيمات فائض الانتاج بين مدة وأخرى ولا يمكن احداث التوازن إلا بزيادة الطلب الفعال وإلا فان الازيمات والبطالة المتولدة عنها لا بد ان تحدث. (درويش، 2016)

الفرع الثاني: الأزمة في الفكر عند ماركس

حضي موضوع الأزمات عند ماركس بأهمية خاصة على عكس الاقتصاديين الكلاسيك بحيث: (عطوي، 2016)

بعد اختيار وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق خرجت الأقلام في الغرب للحديث عن نهاية الاشتراكية وانتصار الرأسمالية واعتبار هي طرق الإنسانية للتطور والتقدم والرفاه.

لكن بعد نحو عقدين من الزمن تبين عدم صحة هذا الاستنتاج، فما هي الدولة الرأسمالية التي لم تعد في صراع مع أنظمة اشتراكية تتفجر فيها أعنف أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية منذ عقود طويلة، ليتبين أنها ليست النموذج الصالح للبشرية وإنها نظام يتسبب بالأزمات والفوضى والاضطراب.

وأن النظام الذي يحول دون كل ذلك هو النظام القائم على العدالة الاجتماعية التي تشكل غاية الاشتراكية التي لم يجر تطبيقها كما يجب في الاتحاد السوفياتي السابق الذي طبق فيه نموذج مغاير تماماً للنموذج الذي تحدث عنه كارل ماركس، والذي باتت أفكاره حاضرة بقوة في الدول الغربية بعدما تأكد صحتها وصحة ما ذهب إليه ماركس في البيان الشيوعي الذي شرح فيه بتفصيل طبيعة الأزمات التي يولدها نمط الانتاج الرأسمالي عندما يستنفذ إمكانية تطوره ويتحول إلى نظام رجعي.

وتتجلى أزمة الرأسمالية الغربية، التي تنبأ بها كارل ماركس، بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وانسداد الأفق أمام إمكانية تنفيذ الأزمة، كما كان يحصل بعد كساد الانتاج في المراحل السابقة، ذلك أنه لم تعد هناك أدنى فرصة للرأسمالية في أن تستعيد شبابها. أو أن تستعيد مرحلة الازدهار من ناحية ثانية.

دلائل أزمة الرأسمالية:

- الركود المتواصل في الانتاج والذي لم يعد بالإمكانية الخلاص منه كما كان يحصل في الأزمات السابقة، وذلك بسبب التطور الحاصل على الصعيد الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى دخول منافسين جدد على الأسواق الدولية.
- إقفال العديد من مصانع الموجودة وطرد أعداد كبيرة من العمال من أجل رفع هامش الربح دون زيادة الإنتاج.
- ازدياد جيش العاطلين عن العمل بسبب تقلص الانتاج الناتج عن الكود الاقتصادي.
- الانقراض على مكتسبات العمال المحققة عبر نضالات عقود طويلة واشتداد الصراع بين النقابات العمالية والحكومات الرأسمالية التي تسعى إلى احداث تعديلات في قوانين العمل لمصلحة الرأسماليين الذين تراجعوا أرباحهم المتضخمة ورفضهم القبول بهامش أقل من الربح واتجاههم نحو تحصيل ما فقدوه من أرباح عبر التراجع عن مواصلة تقديم الحقوق والمكتسبات التي أعطيت للعمال في مرحلة النهب الاستعماري الواسع لبلدان العالم الثالث.
- دخول منافسين جدد إلى الأسواق العالمية.
- استقلال العديد من بلدان العالم الثالث وانتهاجها خط التنمية المستقلة.

- انتهاء مرحلة الفورة النفطية التي أدت الى أحدث تعاضما غير مسبوق في الطلب على استهلاك المنتجات والسلع الصناعية الرأسمالية الغربية.

هذه العوامل وضعت حدا لمرحلة مصادرة أو الحد من التفاوت الاجتماعي ومن احتدام الصراع الطبقي والذي تحدث عنه ماركس في البيان الشيوعي باعتباره أحد أهم مظاهر أزمة الرأسمالية ووصول نظامها إلى مرحلة عدم القدرة على التطور والازدهار. والرأسمالية الغربية اليوم ليست فقط غير قادرة على استعادة ازدهارها بل وأيضاً باتت غارقة بالديون وتعاني من العجز في موازنتها، إلى جانب تفجر الإضرابات العمالية الراضة لأي مساس بمكتسبات الطبقة العاملة.

المطلب الثاني: الأزمة عند كينز والنظريات النقدية

سنحاول التطرق لي معرفة الأزمة عند كينز والنظريات النقدية في مايلي:

الفرع الأول: الأزمة عند كينز

عندما جاء المفكر جون منيارد كينز بهذه الافكار التي تضمن نظريته فهي كانت افكار آنية وكان هدفها علاج الأزمة القائمة والتي أطلق عليها (أزمة الكساد العالمي الكبير 1929) فعندما عجز المفكرين التقليديون الذين يسيرون وفق الافكار الكلاسيكية عن تلبية حاجة المجتمع في حل الازمة مما سبب ارباك الاقتصاد الأمريكي وانعكس ذلك على الاقتصاد العالمي فنظريته التي تعتمد على الطلب الفعال، حيث رأى كينز بأن سبب الازمة هو قلة الطلب الفعال او انخفاض الطلب الفعال، فقام بعمل دراسة الاسباب التي أدت الى انخفاض الطلب الفعال والتي أدت الى حصول الأزمة، لذلك ارجح انخفاض الطلب الفعال الى عدة أسباب منها: (الجزعلي، 2020، الصفحات 174-175)

✓ **الاستخدام ومعالجة البطالة:** يرى كينز ان الانفاق الحاصل بمختلف اشكاله سيزيد من الدخول بمقدار ذلك الانفاق التي سيتحول جزء منها الى قوة شرائية وطلب كلي متزايد وهذا الطلب لا بد وان يقابله عرض (انتاج) يوازي هذا الطلب المتزايد وبالأخير سيحصل استغلال او استخدام متزايد من عناصر الانتاج لكي يستطيع الوصول الى أعلى توظيف ممكن وبنقطة توازن مطلوبة، ومن الممكن ان تصل الى هذه النقطة (نقطة التعادل) دون الوصول الى استخدام الكامل كما نوهنا عنها، ومن ذلك يمكن ان تكون هناك طاقات عالية ممكن تحفيزها عندما يزداد الدخل الكلي والإنفاق الكلي والتي يمكن استخدامها لمقابلة هذا الإنفاق وبذلك ستتم معالجة البطالة في الامد القصير بمستوى مقبول وطبيعي.

✓ **دور الانفاق الحكومي:** في الامد الطويل من الممكن ان تحصل بطالة اجبارية كون التشغيل غير متوفر وبهذا نحل المشكلة في الطلب الفعال عن طريق الانفاق الحكومي وزيادة الدخول والإنفاق الاستثماري اي زيادة الاستثمار، يرى كينز ان تخفيض مستويات الاجور لن يحل الازمة (أي مشكلة البطالة).

✓ **الدورات الاقتصادية:** ان تفسير الدورة الاقتصادية عند المفكر الاقتصادي كينز هو التقلب المنتظم في المستوى العام للاستخدام والدخل والإنتاج ويعد ظهورها اساس في التحليل العام لمستوى الاستخدام المستقبلي وطبيعة التقلبات في الاستخدام وإنها ليست بنظرية كاملة في الدورة الاقتصادية كونها لم تعط توضحا للمراحل المختلفة ووجد كينز في اساس الدورة الاقتصادية هو التغيرات بمعدل الاستثمار التي سببها التقلبات الدورية في الكفاية الحدية لرأس المال، حيث ان القارئ الذي تتحدد معه الكفاية

الحدية لرأس المال ومعدل الاستثمار المستقر نسبيا وليس العامل المؤثر في التقلبات الدورية بالرغم من عمله كعامل مساعد وبالأخص في الازمات.

الفرع الثاني: النظريات النقدية

تنص هذه النظرية على أن المعروض من المال في الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، ومع زيادة توافر الأموال في النظام يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتشجع زيادة الطلب الكلي على خلق فرص العمل مما يقلل من معدل البطالة ويجفز النمو الاقتصادي، ومع ذلك على المدى الطويل سيكون الطلب المتزايد في نهاية المطاف أكبر من العرض، مما يتسبب في اختلال التوازن في الأسواق، والنقص الناجم عن طلب أكبر من العرض سيجبر الأسعار على الارتفاع مما يؤدي إلى التضخم.

تستخدم السياسة النقدية وهي أداة اقتصادية مستخدمة في النقد لتعديل أسعار الفائدة للسيطرة على المعروض النقدي، وعندما يتم رفع أسعار الفائدة يكون لدى الناس حافز للادخار أكثر من الانفاق وبالتالي تقليل العرض النقدي أو التعاقد عليه، ومن ناحية أخرى عندما يتم تخفيض أسعار الفائدة بعد خطة نقدية توسيعية، تنخفض تكلفة الاقتراض مما يعني أنه يمكن للناس الاقتراض أكثر وإنفاق المزيد، وبالتالي تحفيز الاقتصاد.

ترتبط السياسة النقدية ارتباطا وثيقا بالاقتصاد ميلتون فريدمان الذي جادل استنادا إلى النظرية الكمية للنقود بأن على الحكومة الحفاظ على عرض النقود ثابتا إلى حد ما، وتوسيعه قليلا كل عام بشكل أساسي للسماح بالنمو الطبيعي للاقتصاد، ونظرا للتأثيرات التضخمية التي يمكن أن تحدث عن طريق التوسع المفرط في عرض النقود، حيث أكد فريدمان الذي صاغ عملة نظرية النقد أن السياسة النقدية يجب أن تتم من خلال استهداف معدل نمو العرض النقدي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وأسعار الأسعار.

في كتابه تاريخ نقدي للولايات المتحدة اقترح فريدمان معدل نمو ثابتا، يسمى قاعدة فريدمان بنسبة بالمائة والذي اقترح أن ينمو المعروض النقدي بمعدل سنوي ثابت مرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ويتم التعبير عنه على أنه نسبة ثابتة في السنة، وبهذه الطريقة من المتوقع أن ينمو العرض النقدي بشكل معتدل، وستكون الشركات قادرة على توقع التغييرات في المعروض النقدي كل عام والتخطيط وفقا لذلك وسوف ينمو الاقتصاد بمعدل ثابت، وسيبقى التضخم عند مستويات منخفضة. (الاء، 2020)

المطلب الثالث: التفسيرات الحديثة للأزمة

ظهرت العديد من التفسيرات الحديثة للأزمات المالية ولعل أهمها ما طرحته نظرية الدومينو، ومحتوى هذه النظرية هي أنه إذا كان هناك صفيين من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما بعضا، وهناك صف آخر من الدومينو تم وضعه خلفهما، فإنه إذ حدث ووقع الصفيان الأماميان، يقع البقية كرد فعل طبيعي وتتابعي ويعتبر الباحث الفرنسي طوماس غينولي من أفضل من نجحوا مؤخرا في تقديم صورة مبسطة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وبين أن ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو.

كما أن هناك عدة إسهامات علمية حاولت تفسير الأزمات المالية وتحليلها كنظرية المباريات فيما يعرف بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقة موجبة بين القرارات التي يتخذها المتعاملون الاقتصاديون المضاربون المستثمرون فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر أن يتخذه الآخرين بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما بناء على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأنه له القدرة على توليد دخل مرتفع وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتفسير أزمات العملة مثل نموذج بول كروجمان ذلك السلوك فمثلا قد يحتفظ نظام سعر

الصرف الثابت باستقراره لفترة طويلة ولكن قد يحدث له انهيار سريع لمجرد وجود عوامل تؤدي إلى توقع الآخرين انخفاض سعر الصرف ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض، وربما الانهيار فعلا فالنظرية النفسية تتوقع حدوث الدورات والتقلبات الاقتصادية بتحقيق توقعات تفاعلية أو توقعات تشاؤمية حيث يحصل انكماش وركود وكساد اقتصادي عندما تتحقق توقعات تشاؤمية، ويحصل انتعاش وتوسع ورواج اقتصادي عندما تتحقق توقعات تفاعلية في الاقتصاد.

وعموما قد تشير الأدبيات الاقتصادية إلى جدل القائم حول إلقاء ضلال المسؤولية على النظام الرأسمالي برمته في إحداث الأزمات، فوفقا لنظرية مينسكي فإن القطاع المالي في النظام الرأسمالي يتميز بالهشاشة وتختلف باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث الأزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل.

لقد قدم مينسكي طرحا مغايرا للطرح السائد في الأدبيات المالية الذي ينطلق من كفاءة الأسواق، وفرضية عقلانية التوقعات في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، لينطلق هو في المقابل من فرضية عدم الاستقرار في النظام المالي الذي ينعكس سلبيا على أداء الاقتصاد بسبب الأزمات العنيفة، والكوارث التي يحدثها من حين لآخر أي أن عدم الاستقرار هو خاصية ذاتية لصيغت النظام الرأسمالي، وأن مكنم الخلل يتمثل في الجانب المالي المعقد للنظام الرأسمالي، وهو ما يتطلب التدخل والتقنين لكي يعمل هذا النظام في الحدود المعقولة وخاصة علاقات الاقتراض والاقتراض التي تؤدي غالبا إلى الإفراط في المديونية وحالة عدم الاستقرار، في هذه الحالة مرتبطة بتكيفية الديون وتطورها إلى مستويات تعجز الوحدات الاقتصادية عن الوفاء بها مما يربك حالة الاقتصاد ويجولها من الاستقرار إلى عدمه، ويقول منسكي في هذا الصدد إن الأدلة التاريخية أثبتت أن الاقتصاد لا يعمل وفق المفهوم الكلاسيكي لكل من سميث ووالراس، وأن فرضية عدم الاستقرار تمثل نظرية أثر الدين على سلوك الاقتصاد كما أنها تأخذ في الحسبان الطريقة التي تسوى بها هذه الديون، كما كان منسكي حذرا في موقفه من الابتكارات المالية التي كان يرى في أن المستفيد الأكبر منها هم المدراء الماليون دون أن تخضع للمراقبة والتمحيص الدقيق، وأنها تشكل خطرا على النظام المالي والاقتصادي وقد تزايد الاهتمام بأطروحاته عقب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو بذلك يكون حذر من مثل هذه الأزمة قبل وقوعها .

وترتكز نظرية مينسكي في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على الاقتصاديات التي تمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي فيما يعرف بالتمويل المتحوط، وفي مرحلة النمو تبدأ التوقعات المتفائلة تطفو على سطح وتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض دون مشاكل تذكر وتنتقل عدوى التفاؤل بدورها إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحها المتوقعة، وبذلك يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطر بشكل معنوي في نظام الائتمان وفي حالة حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة مختلف الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية من جديد.

من مجمل ما سبق، يمكن أن هذه التفسيرات للأزمات المالية تعتبر أهم التفسيرات لأبرز التيارات والمذاهب الاقتصادية، وهي تفسير بالدرجة الأولى أزمات النظام الرأسمالي في كل مرحلته، بدءا بالفكر الكلاسيكي الذي تمحورت مركزا ته على إثر أزمة الكساد الكبير عام 1929، وسيادة الفكر الكينزي باعتبار أطروحاته النظرية كانت المخرج الوحيد من مأزق الفكر الرأسمالي، وبدخول عقد

السبعينيات من القرن العشرين ومع أزمة الكساد التضخيمي التي أخفق الفكر الرأسمالي وبدخول عقد السبعينيات من القرن العشرين ومع أزمة الكساد التضخيمي التي أخفق الفكر الكينزي في تفسيرها واحتوائها، تطورت المدرسة النقدية لكن وابتداء من سنوات الثمانيات وفي ظل التطور والتشابك في العلاقات الاقتصادية والتوجه نحو التحرير المالي، والتطورات الهائلة في المجال العلمي والتكنولوجي في إطار العولمة، برزت العديد من التوجهات الحديثة المفسرة للأزمات المالية الداعية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية وعليه فإن الأزمات المالية ومهما كانت آثارها المدمرة فهي تشكل في كل مرة نقطة بداية لظهور فكر اقتصادي جديد أو إحياء فكر قديم. (العقون، 2013/2012، الصفحات 32-33)

المبحث الثالث: أهم الأزمات الاقتصادية المالية العالمية والأوروبية

لم يسلم أي اقتصاد أو إقليمي أو عالمي من تعرضه للأزمات الاقتصادية والمالية، في هذا المبحث نحاول التطرق لأهم الأزمات العالمية وكذا الأزمات الأوروبية.

المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية

عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات اقتصادية استوجبت إعادة النظر في أسس الأنظمة الاقتصادية المتبعة، نحاول التطرق في هذا المطلب إلى أهم الأزمات الاقتصادية والمالية التي ضربت الاقتصاد العالمي.

أولاً: الأزمة المالية العالمية 1929

تعد أزمة عام 1929 أكبر أزمة اقتصادية في التاريخ الاقتصادي للعالم، ولم يشهد العالم أزمة اقتصادية تقترب من شدتها حتى جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتعد أزمة عام 1929 مؤشراً يستخدمه الاقتصاديون في قياس درجة عمق ومستوى اتساع أية أزمة اقتصادية.

ملاحظ وآثار الأزمة الاقتصادية عام 1929 (الكساد الكبير أو العظيم) هي: (العقون، 2013/2012، صفحة 88)

1. انهيار بورصة نيويورك يوم 24 تشرين الأول عام 1929، وقد سمي هذا اليوم بيوم الخميس الأسود، وقد تبعه يوم أسود آخر بتاريخ 29 تشرين الأول عام 1929، وأطلق عليه الثلاثاء الأسود، وقد حدث ذلك بسبب أنه تم طرح حوالي 13 مليون سهم للبيع، لكن هذه الاسهم لم تجد من يشتريها، وبذلك فإن هذه الاسهم فقدت قيمتها وحدث انهيار.
2. انتشار الذعر بين المستثمرين بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وإقدام الوسطاء على البيع بكثافة عالية.
3. إفلاس آلاف المساهمين في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية.
4. إفلاس الكثير من المؤسسات المالية.
5. زيادة كبيرة في اعداد العاطلين عن العمل بسبب توقف الكثير من المصانع عن الانتاج.
6. الانتقال السريع للأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جميع الاسواق العالمية.
7. معاناة التجارة الدولية من تأثيرات هذه الأزمة بدرجة كبيرة.
8. التراجع الحاد في أرباح منظمات الأعمال.
9. تأثر صناعات المواد الأولية في العالم بدرجة فادحة، وأشارت تقارير مالية واقتصادية إلى أن هذه الصناعات كانت الأكثر تضرراً.
10. ظهور سياسات جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933، أطلق عليها سياسات العهد الجديد (في عهد الرئيس الأمريكي السابق روزفلت)، وقد ركزت هذه السياسات على وضع الحلول التي تواجه الأزمة المصرفية عام 1933 بكفاءة وفاعلية، وركزت على إعادة فتح البنوك السليمة، وركزت على إصدار القوانين التي تعالج الأزمة وأثارها وتداعياتها حيث تم إصدار قوانين عامي 1933 و 1935 والتي تم بموجبها منع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات. ومن جانب آخر، تم تخصيص مؤسسات تهتم بضحايا الأزمة الاقتصادية (كالعاطلين عن العمل)، وتم تصحيح استخدام الأوراق المالية عبر تأسيس لجنة تبادل الأوراق المالية في عام 1934.

ثانياً: أزمة يوم الاثنين الأسود (19 تشرين الأول 1987)

إن الأزمة التي شهدتها أسواق رأس المال الدولية في أكتوبر 1987، والمتمثلة في الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية، فقد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع، وتوقع حدوث أزمة اقتصادية عامة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها: تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (خاصة الأسهم) إلى انخفاضات متتالية ومتسارعة، مما دفع بجملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية، خاصة وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشترون.

وقد أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لأن جزءاً هاماً من الأوراق المالية محرز بالدولار، ولجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض، وتسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى.

ثم أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى إثارة قلق في الأوساط المالية، خاصة البنوك الكبيرة التي قدمت قروضاً ضخمة لبعض الدول المنتجة للبترول كالمكسيك .

أسباب حدوث أزمة وول ستريت 1987:

- اتساع عجز الميزانية الأمريكية.
- ارتفاع معدلات الفائدة.
- تحول الكثير من المستثمرين من حيازة الأسهم إلى حيازة السندات (خاصة الحكومية طويلة الأجل).
- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات مرتفعة، أضعفت إلى حد كبير الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة بهذه العملة، التي تدهورت أمام العملات الرئيسية.
- اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر، حيث تبرمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء والبيع، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع، كما أن التغيرات في أسعار العملات، والأسهم، زادت من عرض الأسهم وانخفاض الطلب عليها، مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار.

النتائج المترتبة على الأزمة:

في يوم 17 أكتوبر 1987، بلغت أسعار الأوراق المالية أدنى مستوى لها، حيث فقد مؤشر داو جونز 502 نقطة مخلفاً خسارة تقدر بـ 500 مليار دولار، وانتشرت الأزمة إلى بقية دول العالم خاصة لندن التي خسرت مؤشرها (22%) من قيمته، وطوكيو التي خسرت (17%) من قيمتها، وكانت هذه الأزمة أكثر وطأة حتى ذلك التاريخ بعد أزمة 1929 كما أن هذه الأزمة امتدت إلى عام 1988 حيث عرف بأزمة إدارة الأموال. (أحمد أبو طه، 2016، صفحة 88،85)

ثالثاً: أزمة المكسيك عام 1994

حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 بعد عجز ميزان العمليات التجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى عجز المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، مما نتج عنه انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية " البيزو " بنسبة 40% في 2005/1/31 مقارنة بسنة 1994.

وتعود الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة سعر الصرف المكسيكي إلى النقاط التالية: (قابل، 2003/2004)

- تقييم العملة الوطنية بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية.
- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي.
- التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم عملة البيزو.
- ارتفاع أسعار الفائدة، وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، والتوسع في منح الائتمان من قبل البنوك هي من أهم الأسباب المؤيدة لحدوث أزمة المكسيك، والتي دفعت بالحكومة المكسيكية إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية للمحافظة على استقرار العملة.

رابعاً: أزمة جنوب شرق آسيا 1997

تعرضت النور الآسيوية (اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، هونغ كونغ، تايلاند، ولاوس، الفلبين، كمبوديا) لأزمة مالية حادة ضربت الأسواق المالية في يوم الاثنين 1997/10/02، وقد أطلق عليه يوم الاثنين المجنون، حيث بدأت الأزمة من تايلاند، إذ كان العجز في حسابها الجاري في تصاعد مستمر منذ الربع الأول من سنة 1997، كما ارتفعت الديون الخارجية وأعباء خدمتها بشكل واضح، ما جعل متعاملين يتنبؤون بعمليات تخفيض "الباهت التايلندي" وتزايدت عمليات بيع الأصول المالية وشراء الدولار من السوق المحلية وتحويله إلى الخارج. امتدت الأوضاع إلى باقي البلدان الآسيوية التي راحت تستخدم احتياطاتها من الصرف لحماية عملائها من الانهيار، كما قرر البعض منها فرض الرقابة على خروج رؤوس الأموال، وهو ما هز ثقة المستثمرين فزادت المضاربة مضغفة "الباهت التايلندي"، فتخلت السلطات عن نظام تثبيت سعر الصرف للعملة المحلية وسمحت بتعويمه في 22 جويلية 1997، غير أن التعويم أدى إلى انخفاض قيمة "الباهت" بنسبة تفوق 20% مقابل الدولار الأمريكي لتنفجر الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا. (ياسين، 2010).

خامساً: أزمة الرهن العقاري 2008

هي أزمة مالية حدثت بفعل مجموعة مترابطة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي صيف عام 2007 تزايدت حالات التخلف عن سداد دفعات الرهن العقاري بصورة كبيرة جداً مما أدى لهُزة قوية للاقتصاد الأمريكي وعلى خلفية أن الاقتصاد الأمريكي أكبر الاقتصادات العالمية بحجم يبلغ 14 تريليون دولار وتشكل التجارة أكثر من 10% من حجم التجارة العالمية وكما تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، فإن تبعات الأزمة المالية انتشرت وبسرعة عاصفة بالاقتصادات المرتبطة بقوة بالاقتصاد الأمريكي الأوروبية منها والآسيوية مطبحة بكبريات البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى 19 بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الإنهيارات الجديدة للبنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكا. وعدد البنوك الدولية الأخرى، كما أن أسباب أزمة الرهن العقاري متمثلة في أهمها: التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر، توريق القروض العقارية، ضعف رقابة السلطات النقدية... إلخ. (مرابط، 2009)

المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية والمالية الأوروبية

لقد عرفت الاقتصاديات الأوروبية خلال القرون الماضية أزمات اقتصادية متفاوتة الخطورة نستعرضها في ما يلي: (العويد، 2010)

أولاً: الأزمات الاقتصادية والمالية الأوروبية قبل القرن 19

- ❖ أزمة 1637: حدثت في أوروبا الناجمة عن المضاربة من الأزمات المالية الأولى في تاريخ الأزمات المالية العالمية وكانت نتيجة لانخفاض الأسعار فجأة مسببة إفلاس المضاربين.
- ❖ أزمة 1720: حدثت في فرنسا وبريطانيا تنهار أسهم الشركات التي تستغل مصادر العالم الجديدة.
- ❖ أزمة 1797: أزمة نقدية مع قرار بنك إنجلترا تعليق المدفوعات النقدية نظراً للنقص في احتياطه ويتسبب ذلك بأول هلع مصرفي في التاريخ.

ثانياً: الأزمات الاقتصادية والمالية الأوروبية خلال القرن 19

- ❖ أزمة 1836: يمتد انهيار سوق الأسهم في المملكة المتحدة نتيجة المضاربات في القطاع العقاري في الولايات المتحدة إلى باقي دول الأوروبية ومنها إلى الولايات المتحدة.
- ❖ أزمة 1847: يؤدي انهيار أسعار أسهم شركات السكك الحديدية في المملكة المتحدة وفرنسا إلى أزمة في النظام الائتماني بالإضافة إلى هلع مصرفي.
- ❖ أزمة 1866: أزمة مالية في المملكة المتحدة ناتجة عن المضاربات الخاصة بالسكك الحديدية وانهيار السوق المالي (يوم الجمعة الأسود)، يليه هلع مصرفي ينجم عنه نقص في السيولة وأزمة مصرفية.
- ❖ أزمة 1973: اعتماد نظام أسعار صرف عائمة يدخل الأسواق المالية في عهد جديد، وتضاعف منظمة الأوبك أسعار النفط بأربع مرات واندلاع أزمة مالية عالمية.
- ❖ أزمة 1982: أزمة مصرفية عالمية وحصر الائتمان العام يعسران الطريق على البلدان النامية في تسديد ديونها.

ثالثاً: الأزمات الاقتصادية والمالية الأوروبية في قرن 20 ومطلع قرن 21

- ❖ أزمة 1974: إفلاس البنك الألماني بسبب تفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهي أول مرة فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي
- ❖ أزمة 1992: أزمة النظام النقدي الأوروبي إثر الاستفتاء الفرنسي حول معاهدة ماستريخت.

رابعاً: أزمة الديون السيادية 2010

أطلق على أزمة اليونان الديون السيادية كونها جعلت من سيادة اليونان على أرضها وشعبها وأسس الدولة في خطر الإفلاس، كما أطلق عليها اسم أزمة اليورو نظراً للآثار الوخيمة التي لحقت بالنظام النقدي الأوروبي ووضعت مصير الوحدة النقدية الأوروبية في مأزق التفكك والانهيار. ما استدعى من أعضاء الاتحاد الأوروبي بذل جهود مكثفة لمواجهة هذه الأزمة.

خلاصة الفصل:

الأزمات الاقتصادية والمالية متكونة من تركيبة مختلفة من حيث المشاكل النقدية والمصرفية والديون، لهذا تختلف مفاهيمها مع تعدد أشكالها، وللأزمات المالية أشكال أساسية هي: أزمات العملة، الأزمات المصرفية، أزمات الديون وأزمات أسواق المال. ولها درجة كبيرة من الترابط والتشابك فيما بينها، فقد نجدها تتزامن في آن واحد وكأنها توائم.

وقد تعرض الاقتصاد العالمي لعدة أزمات مالية واقتصادية بدءاً بنظام قاعدة الذهب، مروراً بنظام بروتن وودز وثبات أسعار الصرف وأهم هذه الأزمات هي أزمة الرهون العقارية وأزمة اليورو بحيث كانت أثارها متفاوتة من بلد لآخر حسب درجة انفتاح اقتصاد على العالم.

الفصل الثالث

دور الاتحاد الأوروبي في معالجة

أزمة الديون السيادية اليونانية

تمهيد:

غالبًا ما يشار إلى أزمة منطقة اليورو أو أزمة الديون السيادية الأوروبية وهي أزمة ديون متعددة السنوات تجري في الإتحاد الأوروبي منذ نهاية عام 2009 عندما أعلنت حكومة "جورج بابانديرو" خطة الموازنة العامة للعام المالي، تبغي من خلالها تجنب الإفلاس من جهة ومن جهة أخرى توضيح سوء تسيير وعدم شفافية الحكومات السابقة وتقديمها لأرقام ومعلومات عن الاقتصاد زائفة مغلوطة، فكان حجم الدين العام لليونان ضخماً جداً ولا يمكن الوفاء به في آجاله، الأمر الذي سلط الأنظار الدولية والعالمية على اليونان وعلى سيادتها التي أصبحت على المحك من جهة، ومن جهة أخرى فإن تجاوز نسبة الدين العام لليونان القدر المسموح به لعضوية الإتحاد النقدي الأوروبي يضعها عرضة لفكرة الانسحاب منه، ويستدعي إعادة النظر في هذا البناء التكاملي للحفاظ عليه، لذا كان إلزاماً على الإتحاد الأوروبي ضرورة التدخل لمعالجة الوضع وتجنب انهياره.

من خلال الفصل هذا نحاول دراسة الأزمة اليونانية بكثير من الدقة والتحليل ودور الإتحاد الأوروبي في معالجة الأزمة من خلال خمس مباحث:

المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية اليونانية.

المبحث الثاني: عدوى الأزمة اليونانية إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: حلول الإنقاذ القطرية والاتحادية الأوروبية للخروج من أزمة اليونان.

المبحث الرابع: دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة الأزمة.

المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية

تطور ما بدأ كأزمة للديون السيادية اليونانية في أواخر عام 2009 إلى أوسع صدمة وسياسة في منطقة اليورو، حيث تواجه المنطقة تحديات اقتصادية رئيسية وما يتصل بها من ارتفاع مستويات الديون والعجز في الموازنات العامة، وبروز ضعف في النظام المصرفي الأوروبي، والركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة من جهة، واستمرار الاختلالات التجارية من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تواجه المنطقة أزمة سياسية وخلافات بين الدول حول عمل المؤسسات الأوروبية. ومن هنا يطرح التساؤل حول حقيقة هذه الأزمة وحجم تأثير الدول الأوروبية بها؟ وما هي الاجراءات المتخذة للحد من عدواها وانتشارها؟.

المطلب الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية اليونانية

تختلف الأزمات الاقتصادية المالية باختلاف أسباب نشئها ومدى تطورها وسرعة انتقالها بين الدول وتعد الأزمة المالية للديون السيادية نوع من هذه الأزمات.

أولاً: الديون السيادية

إن الديون السيادية هي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات. وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما: إما طرح سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين دينا حكوميا. أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالبا ما تكون بعملة دولية مثل الدولار أو اليورو.

إذا، تتوزع الديون السيادية إلى نوعين: الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي، وغالبا ما يلجأ بعض الحكومات إلى هذين التدبيرين لسداد الالتزامات المالية، والتي لا يكون تمويلها متوافر، ما تضطر البلدان إلى الاستدانة لدفع المستحقات المترتبة عليها. مهما بلغت ضخامة حجم الاقتصاد أو تعددت الموارد المالية، تقترض الحكومات لأسباب متعددة. إذ لا يوجد دولة في العالم يبلغ حجم الدين العام لديها صفرا، إذ عادة ما يسبق الصفر أرقام عديدة.

فقد تستدين الحكومة لتمويل الاحتياجات المؤقتة في عجز الموازنة عندما تكون الإيرادات الفعلية أقل من النفقات المتوقعة. إلا أن الكثير من الحكومات يفضل تحمل عبء الدين على خفض الإنفاق العام أو رفع الضرائب خوفا من التبعات السياسية والاجتماعية لمثل هذه القرارات.

وثمة سبب آخر للاستدانة هو تغطية النفقات العامة، والذي يعد سببا رئيسيا للتوجه نحو هذا الخيار، خاصة في أوقات ارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي. وعادة يرتفع حجم الدين العام في حالات الطوارئ مثل الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات المالية. عندما لا تصلح وسائل أخرى مثل رفع الضرائب في مواكبة احتياجات الحكومة لمواجهة الحالات الاستثنائية. (أبو سليمان،

(2015)

ثانياً: تعريف أزمة الديون السيادية

أزمة الديون السيادية هي الحالة التي تواجه فيها الدولة تزايد مستمرا في مستويات ديونها بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير مستدامة "غير قابلة لسداد" ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها ويمكن تتبع أزمة الديون السيادية من خلال المراحل الخمس التالية: (رواق، 2013/2012، الصفحات 59-60)

1. في المرحلة الأولى: ترتفع مستويات الدين القائم على الدولة نتيجة مجموعة من العوامل المسببة لتصاعد الدين، التي يمكن أن تكون بسبب ضعف المالية العامة للدولة نتيجة عدم كفاية الإيرادات الضريبية أو انخفاض كفاءة عملية تحصيلها أو ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو لا يتماشى مع قدرتها على جمع الضرائب.. إلخ. ويترتب على استمرار هذه الأوضاع استمرار ارتفاع الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
 2. في المرحلة الثانية: ترتفع درجة القلق في الأسواق نتيجة تفاقم مستويات الدين القائم على الدولة، وهو ما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمرين بسندات الدولة، نظرا لتراجع الثقة بقدرتها على خدمة ديونها، الأمر الذي يدفعهم إلى طلب معدلات أعلى من العائد على سندات الدين الخاصة بالدولة لمواجهة ارتفاع مخاطر توقفها عن خدمة الديون، ويعني ذلك بالتالي ارتفاع معدلات الفائدة على إصداراتها الجديدة من السندات.
 3. في المرحلة الثالثة: ترتفع تكلفة خدمة الدين نتيجة لارتفاع مستويات الدين القائم على الدولة من ناحية وارتفاع معدلات الفائدة على السندات الجديدة من ناحية أخرى، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لذلك هي ارتفاع مستويات الإنفاق العام للدولة على نحو أكبر ومن ثم ارتفاع العجز المالي إلى الناتج في الدولة.
 4. في المرحلة الرابعة: يترتب على ارتفاع تكلفة الاقتراض محاولة الدولة السيطرة على إنفاقها العام من خلال محاولة زيادة الضرائب أو رفع درجة كفاءة التحصيل لها، أو من خلال طلب المساعدة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، أو تلجأ إلى خيار التقشف، حيث تقوم الدولة بتخفيض مستويات الإنفاق بهدف السيطرة على العجز المالي ومن ثم النمو في الدين العام للدولة غير أن تلك السياسة يترتب عليها انخفاض معدلات النمو وقد تدخل الدولة في حالة كساد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج.
 5. في المرحلة الخامسة: ونتيجة لهذه التطورات يصبح من الصعب على الدولة أن تقوم بخدمة دينها القائم ويقل إقدام المستثمرين على شراء سندات الدولة وهو ما قد يؤدي إلى توقف الدولة عن خدمة ديونها، حتى ينتهي الأمر بالدولة إلى إعلان إفلاسها.
- والجدول الموالي يوضح حجم الديون السيادية الواجبة السداد بالعملة المقبولة دوليا لبعض الدول:

الجدول رقم (02): مجموع الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المختلفة سنة 2012 (الوحدة مليون دولار)

الدولة	الديون الخارجية	الدولة	الديون الخارجية
الو.م.أ	15930000	تركيا	336700
المملكة المتحدة	10090000	إندونيسيا	224100
الإتحاد الأوروبي	15500000	الإمارات	162300
ألمانيا	5719000	جنوب إفريقيا	130400
فرنسا	5165000	أكرانيا	136500
اليابان	3024000	قطر	134800
لوكسمبورغ	2643000	السعودية	136300
إيطاليا	2493000	كولومبيا	80720
هولندا	2487000	فنزويلا	75750
إسبانيا	2311000	فلبين	74880
ايرلندا	2163000	باكستان	54500
سويسرا	1563000	سلوفينيا	53880
أستراليا	1497000	مالطا	45770
بلجيكا	1424000	السودان	39540
كندا	1326000	مصر	38590
الصين	728900	المغرب	32150
النرويج	659100	تونس	24600
روسيا	631800	إيران	14840
الدانمارك	587600	سوريا	8394
اليونان	576600	المكسيك	347100
البرتغال	508300	الهند	376900
البرازيل	428900	رواندا	1153

المصدر: (بوجبل و بلال، 2016/2015، صفحة 55)

من خلال الجدول يتضح أن أكثر الدول التي تعاني من الديون السيادية هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهذا ما يفسر الأزمة التي يعاني منها تكتل الاتحاد الأوروبي إلى دول أخرى تشكل عليها تهديدا لأوضاعها المالية.

ثالثا: تعريف أزمة الديون السيادية اليونانية

سميت الأزمة المالية اليونانية أو أزمة الديون اليونانية أو ببساطة الأزمة، على أنها عواقب عدم قدرة الحكومة اليونانية على الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة من الأسواق الدولية، في أعقاب الركود الاقتصادي العالمي 2007-2009، وما ترتب على ذلك، عدم سداد الدين العام، كما كان للأزمة عواقب اجتماعية مثل البطالة وارتفاع الأسعار على عكس مستويات المعيشة وانخفاض الدخل، أدى الجمع بين ما سبق إلى موجة هجرة (ما مجموعه 610.037 يونانيا غادروا في غضون سبع سنوات) والاضطرابات الاجتماعية والتغيرات في طريقة حياة الإغريق.

بدأت الأزمة في أواخر عام 2009 بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي، والضعف الهيكلي في الاقتصاد اليوناني والافتقار إلى مرونة السياسة المالية كعضو في منطقة اليورو، وكذلك بعد الكشف عن أن إحصائيات الدين العام السابقة كانت أقل من اليونان، تعتبر أزمة الديون المنتهية في 2018 بانتهاء "المذكرة الثالثة" أو في سبتمبر 2019 مع الرفع الكامل للقيود المفروضة على رأس المال أدى عدم قدرة الحكومة على الاستجابة للمتطلبات، ولكن أيضا التنقيحات على أسوء الإحصائيات الخاصة بعجز الميزانية والدين العام، إلى فقدان الثقة في الاقتصاد اليوناني مع الارتفاع الحاد في "الهوامش" وتراجع "الجدارة الائتمانية، سنت الحكومة 13 تعميما للإصلاحات الضريبية، وخفض الإنفاق، والإصلاحات وتنفيذ ثلاثة برامج إنقاذ ما يسمى ب"المذكرات". (bikiilaieia, 2022)

المطلب الثاني: نشأة وتطور أزمة الديون السيادية اليونانية

عاشت اليونان تحت الحكم العثماني مدة تقارب أربعة قرون (من القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر)، وحينما ضعفت الدولة العثمانية طففت اليونان تحرر أراضيها من النفوذ العثماني تدريجيا حتى وصلت إلى الشكل المعاصر لخارطة الدولة كما نراها اليوم. وبسبب ضعف الاقتصاد وتردي أحوال البنية التحتية اضطرت اليونان إلى السعر للحصول على قروض من الدول الأوروبية، وقد حصلت بالفعل على أول قرض من بريطانيا بعد الاستقلال عام 1823، بعدها حطت على القروض أخرى خلال مراحل المتتالية.

أعلنت اليونان عن عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون وأعلنت إفلاسها أربع مرات في السنوات 1827، 1843، 1893، 1932، وتكاد تكون أسباب عجز اليونان عن الإيفاء بمسئقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الأسباب التي أدت إلى عجز اليونان عن الإيفاء بمسئقات ديونها حاليا، والتي قد تقودها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة بعد استقلالها. (درويش، 2012)

وتعود الأزمة اليونانية إلى مطلع التسعينات، وظهر تأثيرها السلبي بوضوح على خلفية الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث عانت اليونان في السنوات الأخيرة من تفكك الإنتاج ودمار بنيته التحتية واستعاضت عن السلع المحلية بالسلع المستوردة والاستثمار في المشتقات المالية وتراكم المديونية، فاعتمدت في تغطية هذه المديونية على الاقتراض وإصدار السندات السيادية والحكومية.

وانطلقت شرارة هذه الأزمة في أكتوبر 2009 وبالتحديد عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين بتصريح وزير الخارجية جورج باباندرو لأعضاء الإتحاد الأوروبي بأن عجز الميزانية اليونانية سنة 2009 في حدود 12.5% من الناتج المحلي الخام، أي ضعف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة، مما أدى بوكالات التصنيف الائتماني إلى تخفيض تصنيفات الدين العمومي اليوناني فارتفعت بذلك على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها.

وبعد تكشف محاور الأزمة ثبت أن اليونان على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتضليل الناخبين في الداخل وتفادي أي ضغوط خارجية من شركائها لاشتراط الإتحاد الأوروبي ألا يتجاوز عجز ميزانيات دولة نسبة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو، وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها، وهو ما جعل المستشار الألمانية أنجيلا ميركل تشبه أزمة الديون بالفضيحة التي جعلت البنوك تشارك في تزوير المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالميزانيات المالية اليونانية. (بوحبل و بلال، 2016/2015، الصفحات 61-62)

لقد كان باستطاعة اليونان أن تتحكم بأوضاعها المالية وتجعلها تحت السيطرة بحلول نهاية 1990 لو أنها أحسنت الاستفادة من عضويتها في الإتحاد الأوروبي وانخفاض أسعار الفائدة السائدة آنذاك، حيث كانت الفوائد المدفوعة على الدين تشكل جزءا كبيرا من العجز المالي في اليونان، كما أن ضعف الادخار المحلي كان حاجزا أمام تمويل هذا العجز إذ لم يتجاوز في المتوسط 11% منذ 1990 هذه العوامل دفعت باليونان إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وهذا ما يفسر أن أغلب الديون الحكومية لليونان تعود إلى بنوك خارجية، ففي نهاية سنة 2010 كانت 80% من الديون اليونانية تعود إلى دول أوروبية.

بلغ حجم الدين الحكومي لليونان 101 عند انضمامها إلى منطقة اليورو سنة 2001 وهذا ما يتجاوز النسبة المتفق عليها في إتفاقية "ماستريخت" والمقدرة بـ 60%، إلا أنه يتم التصريح بالقيمة الحقيقية للعجز فقد تم إخفاء الحقيقة وتم أصغار العجز على أنه ضمن المعايير المتفق عليها. والجدول الموالي يوضح عجز الأداء الاقتصادي لليونان منذ انضمام اليونان للإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم(03): الأداء الاقتصادي اليوناني لفترة 1980-2000

الوحدة: (نسبة مئوية)

السنة	عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج	عجز حساب الجاري كنسبة من الناتج	التغير في سعر الصرف مقابل الدولار
1980	-8.1	-3.9	-281
1990	-8.5	-2.5	-39
2000	-4.9	-9.5	+35

المصدر: (طويل، 2017/2018، الصفحات 165)

وما زادا الطين بله تصريحات الديوان الأوروبي للإحصاء بأن عجز اليونان في حدود 13.6% وليس 12.5% من الناتج المحلي الخام، فلجأت مؤسسات التصنيف الائتماني إلى التخفيض مرة أخرى للديون اليونانية، مما عقد الوضعية المالية للبلاد أكثر فأكثر، وفي هذا الصدد فإن الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان من خلال نتائج تحقيقاته بما يلي:

1. تزوير الدخل الضريبي، تضخم ميزانية الجيش، سوء استغلال التمويل الأوروبي.
2. تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات والعجز الاقتصادي وسعر الفائدة على السندات.

وعليه فقد قرر الاتحاد توزيع لجان مراقبة دائمين وموزعين في جميع المراكز الاقتصادية لتفتيش عن بؤر الفساد والإبلاغ عنها. (بوحبل و بلال، 2016/2015، صفحة 62)

المطلب الثالث: أسباب الأزمة اليونانية ومؤشراتها

ويستدل على الأزمة اليونانية من خلال مجموعة من أسباب ومؤشرات اقتصادية نذكرها وهي .

أولاً: أسباب الأزمة اليونانية

وتتمثل أسباب الأزمة اليونانية فيما يلي: (حملاوي، 2017/2016، صفحة 206، 207)

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 68% من قوة العمل، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجماً واتساعاً من قطاع الإنتاج الحقيقي.
- لم تلتزم بما إتفق عليه في معاهدة ماستريخت التي تنص بعدم تجاوز العجز المتعلق بالموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام أي لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي:
- الديون اليونانية وصلت إلى 315 مليار يورو (328 مليار دولار) خلال 2016.
- تشكل الديون نحو 180% من إجمالي الناتج الداخلي 2016.
- صرفت منطقة اليورو 31.7 مليار يورو من قيمة هذه الخطة الإنقاذ حتى نوفمبر 2016.

- اليونان مطالبة بتسديد ديون بقيمة سبعة مليارات يورو 7.44 مليارات دولار سنة 2016.
- بلغ معدل البطالة في اليونان 23.2% حتى جويلية 2016.
- صعوبة اقتصاد اليونان في المحافظة على معدلات نمو مرتفعة وبالتالي تحقيق الرفاهية اعتقاد المستثمرين -خطأ- بأن العملة الأوروبية الموحدة جعلت من الدين اليوناني أو الإسباني آمنا مثل الدين الألماني، حيث أن معدل النمو الاقتصادي اليوناني، قد هبط فجأة من 4% إلى 1.3% الأمر الذي اعتبره الأوروبيون مؤشرا سلبا جديدا ينذر بالخطر.
- إن نسبة البطالة تبلغ 7.7% لسنة 2008، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بمعدلات البطالة في الاقتصاديات الأوروبية، فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل الجديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات، وتحديد عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشر وغير المباشرة.
- ساهم في تفاقم أزمة الديون الأوروبية غياب الثقة في الأسواق الأوروبية نتيجة للموقف السلبي لبعض دول الإتحاد الأوروبي في بداية الأزمة تجاه اليونان، حيث أعلنت بعض الحكومات صراحة عن عدم تقديم أي عون لها رغم أن ديونها وقتها لم تكن تتعدى 300 مليار يورو، وهو ما انعكس أثره سلبا على جميع الأسواق الأوروبية، وفي الوقت نفسه لا يمكن إهمال أسباب تلك الأزمة من خلال وجود إتحاد أوروبي نقدي مع انفصام في السياسة المالية، وغض الطرف عن التجاوزات المالية الحاكمة لهذا الإتحاد وفقا لاتفاقية ماستريخت، وخاصة سجل الديون في العديد من دول الإتحاد وفي مقدمتها اليونان.
- خفض عجز الميزانية بمقدار ثمانية وعشرين ونصف مليار يورو بحلول عام 2015، ولتحقيق ذلك كان عليها الاقتطاع من المساعدات الاجتماعية، ومن رواتب الموظفين، كما أن الدولة اليونانية عملت على رفع الضرائب على الممتلكات، وأغلقت المؤسسات الحكومية والمدارس والمحاكم والمتاحف والمواقع الأثرية أبوابها في حين عملت المستشفيات بأطقم الطوارئ فقط.

ثانيا: مؤشرات الأزمة اليونانية

تتمثل في ما يلي:

1. الميزانية والدين الحكومي: انضمت اليونان إلى الإتحاد النقدي الأوروبي تحت وطأة الغش، ولم تستفد اليونان من فترة النمو الهائلة التي سبقت الانضمام لليورو وامتدت إلى 2007 والتي قدرت نسبته 4.2% سنويا لتقلص من حجم ديونها. بل لجأت إلى الاقتراض المخبأ خلف قناع من الخدع لإخفاء الحقائق، ما أدى إلى تضاعف الديون فبلغ حجم الدين عام 2009 نسبة 127% من الناتج المحلي لينتقل بعدها في نهاية الربع الأول من 2012 نسبة 132.4% من GDP بحجم ديون قدر بـ 242.8 مليار يورو من جراء خطتي الإنقاذ الممتد من 2010-2012 والبالغة قيمة 220 مليار يورو وتشمل أيضا سندات حكومية يونانية تحملها البنوك المركزية الأوروبية.

يوضح الجدول الموالي الوضعية الصعبة للموقف المالي اليوناني، حيث يبرز ذلك من خلال تزايد المستمر للدين العام من 2012 إلى 2016 وبذلك يكون حجم الديون اليونانية قد بلغ 315 مليار يورو. كما نلاحظ تذبذب في عجز الميزانية الهيكلية والتوازن العام للحكومة مع تحسن طفيف في الوضع في 2014 و 2015، وهذا ما يجعل الاقتصاد اليوناني يواجه صعوبات في النمو الاقتصادي خاصة في ظل صعوبة إيجاد مصادر للتمويل الإقراض بالإضافة إلى النسبة المرتفعة من الدين الاجمالي للحكومة العامة

الذي يعتبر مرتفعا جدا وخروج اليونان عن الشرط الضروري للانضمام إلى منطقة اليورو المحدد ب 60% من الناتج المحلي العجمالي والتي فاقت الحدود المعقولة إذ وصلت إلى حد قياسي سنة 2016 ب 199.7% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. (طويل وكافي، 2019، الصفحات 77)

الجدول رقم(04): الدين الاجمالي والتوازن العام لليونان للفترة (1996-2017) % من الناتج الخلي

2017	2016	2015	2014	2013	2012	11-96	
2.0	1.7	1.0	-1.1	0.5	-2.5	-8.1	صافي الإقراض (-) والإقتراض (+)
-2.2	-3.6	-4.6	-3.6	-12.4	-8.8	-	الميزانية العامة
195.6	199.7	194.8	178.6	177.0	159.4	-	إجمالي الدين العام الحكومي

المصدر: (طويل وكافي، 2019، الصفحات 77)

2. الناتج المحلي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو:

سجل الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو حجما بقيمة 11539.74 ترليون دولار في عام 2015 أو ما نسبته 18.61 من الاقتصاد العالمي. بعد أن كان قد سجل 13.58 ترليون دولار في كانون الأول من عام 2008، وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 38812.75 دولار أمريكي عام 2008 إلى 38341.2 دولار مع نهاية الربع الأخير لعام 2014، والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين عامي 2008 وحتى عام 2014.

الجدول رقم(05): معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو من عام 2008 حتى عام 2014 (نسبة مئوية)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	العام
0.3	0.4	0.5	-0.6	-0.3	0.3	0.2	-3	0.4	معدل نمو الناتج المحلي

المصدر: (الأحمد و سبور، 2017، صفحة 291)

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض معدلات النمو باشتداد الأزمة لتسجل انكماشا واضح بمقدار -3% عام 2009، وهذا مؤشر على مدى تأثير أزمة الدين السيادية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، ثم عادا ليسجل نمو قدره 0.5 عام 2014، و 0.3 في عام 2016. (الأحمد و سبور، 2017، صفحة 291)

3. معدلات البطالة لليونان:

بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو معدل 10.1% في شهر أوت من عام 2016، بعد أن كانت 7.20 في شهر شباط لعام 2008، حيث سجلت أعلى مستوى لها في نيسان عام 2013، وبلغت أعلى المعدلات في اليونان 47.7% واسبانيا 43.2%

وايطاليا 38.8% في حين سجلت أدنى معدلات البطالة في كرواتيا 12.9% وقبرص 12.1%، والجدول الموالي يبرز حجم البطالة في منطقة اليورو للفترة ما بين 2008-2016

الجدول رقم(06): معدل البطالة في منطقة اليورو من عام 2008 حتى عام 2016 (نسب مئوية)

العام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	7.20	9	10.0	10	10.6	12.10	11.8	10.6	10.1

المصدر: (الأحمد و سبور، 2017، صفحة 293)

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع معدلات البطالة من 7.20% عام 2008، إلى حدود 10.1% عام 2016، ويعود السبب في ارتفاع هذه المعدلات إلى خطط التقشف المعلن عنها في الدول الواقعة تحت الأزمة والتي يكون أول ضحاياها عادة العمال. (الأحمد و سبور، 2017، صفحة 293)

4. المستوى العام للأسعار اليونان (التضخم):

الجدول رقم(07): تطور معدلات التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (2009-2016)

الدول	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التضخم	1.3	4.7	3.1	1.0	0.9	1.4	0.3	0.7

المصدر: (عسيلة، 2015/2014، صفحة 107)

يتضح من خلال الجدول أعلاه انخفاض معدل التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي خلال سنة 2009 وذلك جراء أزمة العقاري وتأثيرها المباشر على الدولار الأمريكي من جهة وانخفاض الطلب على الوقود ما أدى إلى تراجع أسعار البترول الذي ساهم في الحد من التضخم داخل منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي.

لكن خلال سنتي 2010-2011 ارتفع معدل التضخم في كل منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي حيث بلغ أعلى مستوى له خلال سنة 2011 لتسجل بذلك منطقة اليورو نسبة 2.7% أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد سجل نسبة 3.1%.

وفي السنوات الثلاثة الموالية 2012-2014 انعكست حالة الترقب والقلق التي سادت خلالها بشأن تطورا أزمة الديون السيادية الأوروبية على معدل التضخم، حيث شهدت هذه السنوات دخول أوروبا مرحلة الركود الاقتصادي وما تبع ذلك من انتعاج لسياسات التقشف المالي مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة بالإضافة إلى الضغوط السلبية على الأجور وتراجع الطلب المحلي، وقد ساهمت هذه العوامل في انخفاض معدل التضخم الذي سجل خلال سنة 2014 نسبة 0.4% و0.6% في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي ويتوقع استمرار الانخفاض خلال سنة 2015 في كلا المنطقتين ليعاود الارتفاع خلال سنة 2016. (عسيلة، 2015/2014، صفحة 108)

المبحث الثاني: عدوى الأزمة اليونانية إلى باقي الدول الإتحاد الأوروبي وأثارها

عند بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية في نهاية 2009 تم اكتشاف أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني هي أسوأ بكثير مما كان يعتقد، الأمر الذي أدى إلى إثارة الشكوك حول مدى قدرة عدد من أعضاء منطقة الأورو على إعادة سداد ديونها، وهو ما ساعد على زيادة تكلفة الاقتراض. وفيما يلي نتناول الدول التي امتدت إليها الأزمة.

المطلب الأول: الدول المتعثرة بالأزمة اليونانية

وهي مجموعة الدول الإتحاد النقدي الأوروبي والتي عجزت عن تسديد ديونها السيادية ولجأت لطلب المساعدة من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتمثلت فيما يلي:

أولاً: الأزمة في أيرلندا

يبدو أن أيرلندا لن تكون الدولة الأخيرة في منطقة اليورو- التي تواجه أزمة مديونية حكومية وأزمة قطاع مصرفي حادة، لتكون التالية بعد اليونان، وتتبعها عدة دول أوروبية مرشحة لأزمات مالية مشابهة.

أيرلندا حققت طفرة اقتصادية وصناعية هائلة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بفضل تبنيها سياسات تحرير التجارة ودعم الصادرات وتنشيط الاستثمار وازدهار النشاط العقاري، بالإضافة إلى تحول هيكل الاقتصاد القومي بها من اقتصاد يعتمد على الزراعة والصيد إلى اقتصاد يقوم على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وليسجل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بها نحو 6% خلال الفترة من 1996-2007، وهو ما جعل الخبراء والمحللين يطلقون عليها لقب "نمر أوروبا الاقتصادي" على غرار النمور الآسيوية.

ومع حدوث الأزمة المالية العالمية والتي كان أحد أهم أسباب اندلاعها القروض العقارية، ومع الارتفاع المحموم وغير المبرر في أسعار العقارات والذي نتج بدوره عن الإفراط من جانب البنوك الأيرلندية في تقديم القروض العقارية، حدث تضخم زائف في السوق العقارية الأيرلندية تسبب في حدوث أزمة مديونية حادة في القطاع المصرفي.

وتشهد أيرلندا حالياً واحدة من أشد أزماتها المالية والاقتصادية، والمتمثلة في تراكم ديون القطاع المصرفي التي بلغت نحو 45 مليار يورو- يحتاج بنك "انجلو إيرش" أكبر بنوك أيرلندا وحده نحو 34 مليار يورو، وكذا ارتفاع الديون السيادية (ديون الحكومة)، حيث ارتفع عجز الموازنة العامة ليسجل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي (الحد الذي يفرضه الإتحاد الأوروبي هو 3%) وكذلك ارتفع حجم الدين العام ليسجل أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المفروضة من قبل الإتحاد الأوروبي 60%).

وانعكاساً لتلك الأزمة، قامت مؤسسات تصنيف الائتمان الدولية بتخفيض تقييماتها فيما يتعلق بالديون السيادية الأيرلندية، كما قامت مؤسسة CMA الدولية لقياس مخاطر الديون السيادية بوضع أيرلندا في المركز السادس بين أكثر دول العالم تعرضاً لمخاطر عدم القدرة على سداد الديون السيادية خلال خمس سنوات.

كما حذا بالحكومة الأيرلندية إلى طلب تقديم مساعدة مالية من الهيئات والمؤسسات الدولية لعلاج أزمتها، وتم بالفعل الموافقة على تقديم دعم مالي لايرلندا بقيمة 90 مليار يورو من قبل كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. هذا بالإضافة إلى إبداء دولتين من خارج منطقة اليورو استعدادهما لتقديم مساعدات مالية لايرلندا بعيدا عن الاتحاد الأوروبي، وهما بريطانيا والسويد.

كما تدرس الحكومة الأيرلندية تبنى برامج وخطط إنقاذ جديدة لمدة السنوات الأربع القادمة لمعالجة الأزمة بهدف توفير نحو 15 مليار يورو حتى عام 2014، بحيث تشمل تلك الخطط سياسات تقشفية حادة أهمها زيادة الضرائب وخفض الإنفاق في قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم، وكذا مرتبات العاملين بالحكومة، وهو ما يواجه بمعارضة شديدة من جانب الشعب الأيرلندي. في حين طالبت فرنسا بزيادة نسبة الضرائب المفروضة على الشركات في أيرلندا والتي تبلغ 12.5% مدعية أنها تعد نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة بباقي دول منطقة اليورو.

وتعد مشكلة أيرلندا ثاني المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تواجه أوروبا هذا العام بعد أزمة المديونية في اليونان منتصف العام الجاري والتي كادت تؤدي بالاقْتِصاد اليوناني ككل إلى حافة الإفلاس قبل أن تتدخل دول الاتحاد الأوروبي لتقديم يد العون لها. (مدبولي، 2010)

ثانياً: الأزمة في البرتغال

تعد أزمة البرتغال من أضعف الدول في منطقة اليورو من الناحية الاقتصادية، فأزمتها ليست وليدة اللحظة وإنما ترجع إلى عقود من الضعف والتباطؤ في النمو الاقتصادي مقارنة مع بقية دول المنطقة، لكن المشكل الأساسي لم يكن في القطاع المصرفي ولا في حدوث فقاعة في القطاع العقاري، إنما ما يعاناه الاقتصاد البرتغالي كان عبارة عن مشاكل هيكلية تم الكشف عن حدة هذه الأزمة وتفاقمها في أوائل أبريل 2011، من خلال إعلان الحكومة البرتغالية عن حاجتها الماسة إلى مساعدة مالية عاجلة وضرورية من الإتحاد الأوروبي للمحافظة على الاقتصاد البرتغالي، وفي 2011/4/8 أعلن صندوق النقد الدولي أن البرتغال تقدم له بطلب رسمي للحصول على مساعدة مالية لإنقاذها من أزمة الديون السيادية التي تعترضها.

فقد بلغت المتغيرات الاقتصادية للبرتغال وضعاً حرجياً، إذ أن معدل النمو المتوسط للنواتج المحلي الإجمالي بين 200 و2010 لم يصل حتى 1%، ويعد السبب الرئيسي في ذلك هو إبعاد الصناعة البرتغالية من طرف المنافسة الدولية التي تزايدت مع توسيع

الإتحاد الأوروبي شرقاً وتخفيف القيود التجارية المفروضة على العلاقات التجارية مع آسيا، وفي هذا الصدد أعلن المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية جواكين ألومنيا: أن البرتغال واحدة من الدول التي أثبتت فقداناً دائماً للتنافسية منذ انضمامها للإتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي، كما أعرب عن ثقة في البرنامج المالي البرتغالي ويتوقع له النجاح وأضاف أنه من المهم أن تلتزم البرتغال بتحقيق هدفها وهو الوصول إلى معدل العجز في الميزانية إلى 4.5% من الناتج المحلي للعام الجاري، و 3% في العام المقبل. (بوحبل و بلال، 2016/2015، صفحة 72)

ثالثاً: الأزمة في اسبانيا

تعتبر اسبانيا من بين الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو، حيث أثر الركود الاقتصادي التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وسجلت اسبانيا في فترة قصيرة جدا من الزمن من وجود فائض في الميزانية العامة للحكومة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى عجز في الميزانية ب 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، حيث تغير الوضع في عامين فقط ويرجع ذلك إلى انخفاض كبير في العائدات المالية، وذلك بسبب الركود وإلى ثقب فقاعة الإسكان، وكان في ذلك الوقت عندما كان هناك شعور من عدم وجود إصلاح سوق العمل الحقيقي لسنوات عديدة والتي أنتجت مرة أخرى نسبة البطالة التي وصلت إلى 21% من القوة العاملة، وكان الانخفاض في الإيرادات المالية للحكومات عالية جدا لأن جزءا من ذلك يعود إلى الركود وجزء الآخر إلى انفجار حقيق للفقاعة العقارات والبناء، والتي كانت تولد عائدات مالية ضريبية كبيرة لسنوات عديدة. ولكن بعد وقت قصير من الإعلان الإتحاد الأوروبي "صندوق الطوارئ" لبلدان منطقة اليورو في أوائل 2010، واضطرت الحكومة الاسبانية بقيادة "خوسيه لويس ثابا تيرو" إعلان إجراءات تقشف للحد من زيادة في العجز في الموازنة في البلاد، ومن أجل الإشارة إلى الأسواق المالية أنها آمنة للاستثمار في البلاد.

وقد اتخذت الحكومة الاسبانية خطوات جادة لتجنب العدوى الانكماش المالي على المدى القصير، حيث نجحت الحكومة في خفض العجز في الميزانية العامة من 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، أي بتخفيض 5.1% في غصون عامين وهناك الالتزام القوي هو تحقيق 3%. وتت ضغط من الإتحاد الأوروبي على الحكومة الجديدة المحافظ بزعماء "ماريا نواراخوى" حيث تهدف إلى خفض العجز إلى ما يزيد من 5.3% في عام 2012 و 3% في عام 2013 ي حين تم تقييد الدين العام قبل الأزمة الذي تغذيه ديون رهن العقاري من القطاع الخاص فقاعة الإسكان، وكان هدف الحكومة أن الدين العام قد لا يزيد على 60% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أن هناك استثناءات في حالة وقوع كارثة طبيعية والركود الاقتصادي أو غيرها من حالات الطوارئ.

وذلك اعتبار من 6 جوان 2012 أفادت الأنباء عن خطة إنقاذ لاسبانيا من 40 إلى 100 مليار يورو وحدد المبلغ ب 100 مليار يورو وستخصص هذه خطة إنقاذ المصارف الاسبانية على تجنب الوقوع في أزمة، وإضافة إلى الديون السيادية لاسبانيا. ونظرا للإصلاحات التي بدأت بالفعل من قبل الحكومة المحافظين من التقشف اسبانيا أقل حزمة هو الحال مع عمليات الإنقاذ السابقة لايرلندا والبرتغال واليونان.

وخلال شهر جوان عام 2012 أصبح أزمة الديون الاسبانية مصدر قلق رئيسي لمنطق اليورو، حيث أن الفائدة على السندات ل 10 سنوات تصل إلى مستوى 7% وإنما تواجه صعوبة في الوصول إلى أسواق السندات، حيث وافقت اسبانيا على حزمة مساعدات ب 100 مليار يورو لبنوكها لقد دعمت المصارف الاسبانية على الحكومة التي هي الآن مضطرة إلى اللجوء للاتحاد الأوروبي للمساعدة في دعم المصارف الأضعف، حيث أن أقوى البنوك يتراجعون عن شراء سندات الحكومة لا يعتبر مقتطع الديون الاسبانية إجمالي فرص لها السيادة إنقاذ الدين وحزمة المساعدات بجلب الديون في اسبانيا بالقرب من مستوى 90% ومتوسط منطقة اليورو ومن المتوقع أن زيادة وبالنظر إلى معدل سلبي بنسبة 1.7% والبطالة ارتفعت حيث وصلت إلى 25% وهبوط أسعار المساكن وعجز قدرة ب 5.4% وتعتبر اسبانيا رابع أكبر اقتصاد في الإتحاد الأوروبي، أكبر من اقتصاد اليونان والبرتغال وايرلندا مجتمعة. (أحميمة، 2013/2012، الصفحات 49-50-51)

المطلب الثاني: الدول المتأثرة بالأزمة اليونانية

وهي مجموعة الدول التي لها ديون سيادية ضخمة غير أنها لم تطلب المساعدة من الاتحاد الأوروبي ولا صندوق النقد الدولي وعملت على تقليص دينها من خلال مواردها الخاصة.

أولاً: الأزمة في بلجيكا

وصل دين بلجيكا إلى 100% من الدخل القومي وهي أعلى نسبة دين بعد اليونان وإيطاليا وتصل نسبة العجز إلى 5% قامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين ما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية حيث إنها لم تلجأ إلى قروض خارجية والمطلوب منها إتباع خطة تقشف لتوفير 11 مليار وخفض نسبة العجز إلى 2.8% من الدخل القومي، ولا يزال ثمة شك في أن نظامها المصرفي سيتجاوز أزمته. (طيني، 2014/2013، صفحة 139)

ثانياً: الأزمة في فرنسا

تكمن أهمية فرنسا لمنطقة اليورو في أن اقتصادها يحتل المركز الثاني بين اقتصاديات دول منطقة اليورو ويصل الدين العام لفرنسا إلى 2.1 ترليون دولار أي حوالي 82% من الدخل القومي وتصل نسبة العجز إلى 7% في عام 2011 وقد تأثر الاقتصاد الفرنسي بالأزمة الأوروبية، وهي من بين المرشحين لحزمة المساعدة المالية بعد اسبانيا وإيطاليا، لذلك تبنت الحكومة الفرنسية خطة تقشف قاسية لتفادي ذلك. (بلورغي، 2014/2013، صفحة 135)

ثالثاً: الأزمة في ألمانيا

يحتل الاقتصاد الألماني المرتبة الأولى بين اقتصاديات دول منطقة اليورو، ونتيجة لهذه المكانة الجيدة، يساعد ألمانيا في الحصول على القرض من مؤسسات دولية وإعادة إقراضها فتحقق أرباحاً طائلة من وراء ذلك، وقد استفادت ألمانيا من الوحدة النقدية الأوروبية حيث سهلا عليها غزو الأسواق الأوروبية، كما نجحت في بقاء السوق الداخلية ونظامها المصرفي في منأى عن الأزمات وتداعياتها، فتصل النسبة إلى 6.8% وبالتالي فاققتصاد ألمانيا متطور وكبير لدرجة أنه يستطيع تحمل أعباء منطقة اليورو كاملة حيث أنه يلعب الدور الأساسي في الدعم المالي للدول المتعثرة. (مناصرية، 2017/2016، صفحة 86)

المطلب الثالث: آثار الأزمة اليونانية على الإتحاد الأوروبي

تتمثل أهم الآثار المترتبة عن الأزمة الديون السيادية فيما يلي: (بن سميحة و رزقي، 2016، صفحة 174)

- تسببت أزمة الديون السيادية في تراجع النمو وركود في الاقتصاديات المتقدمة ككل رغم التوقعات بعودة التعافي تدريجياً لمنطقة اليورو ومختلف الاقتصاديات سنة 2016.
- استمرار زيادة نسب الدين العام بالنسبة لدول المنطقة ودول الإتحاد الأوروبي بشكل عام حسب تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2014 وسنة 2015.
- ستؤدي أزمة المديونية الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار عموماً، نظراً لانخفاض حركة الأسواق وظهور ملامح للركود الاقتصادي العالمي.

- أدت الأزمة إلى تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول الأوروبية بالطبع، وهو مؤشر خطير، وسوف يجد من فرص هذه الدول في جذب الاستثمارات الضرورية إليها، ومن ثم سيحد من قدرتها في الحصول على القروض المختلفة، كما سيؤثر على سعر الفائدة لديونها الائتمانية.
- انخفاض حركة الواردات إلى دول منطقة اليورو نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي مما يشكل خطراً على الدول المصدرة، حيث ستواجه ضعفاً في معدلات الطلب على منتجاتها، وقد تمتد هذه التأثيرات إلى المنتجين الصناعيين، ومن ثم قد تترك سلبية على البنوك والمصارف المقرضة لهم.
- كذلك انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للدول محل الأزمة سوف يؤثر على إيرادات السياحة بالنسبة للدول التي يحتل فيها القطاع السياحي مكانة هامة في الاقتصاد منها الدول العربية كتونس المغرب مصر والأردن.
- تراجع تدفق الاستثمارات نحو الدول خارج الاتحاد الأوروبي وانسحاب البنوك الدولية من تمويل بعض المشاريع في الدول النامية والعربية بشكل خاص بسبب انحسار مواردها.
- ارتفاع معدل البطالة ودخول الشركات والاقتصاد في مرحلة ركود اقتصادي بحيث تخطط الشركات فقط للبقاء وليس للربح وتضطر في أغلب الأحيان لصرف العاملين فيها، مما يؤدي إلى إبطاء عملية تخفيف حدة الفقر وربما يتضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بأكثر مما كان متوقعا نتيجة الارتفاع الحاد في معدلات البطالة، وتتمثل خطورة ذلك في أنها ستؤدي بدورها إلى تغذية أشكال اللامساواة في التعليم الذي من شأنه أن يساعد الناس على انتشالهم من الفقر عن طريق دفع الإنتاجية وفتح أبواب العمل والائتمان.

المبحث الثالث: حلول الإنقاذ القطرية والاتحادية الأوروبية للخروج من أزمة اليونان

تعددت الحلول المطروحة لحل هذه الأزمة فامتزجت بين حلول القطرية والاتحادية، حيث بادرت الدول الأوروبية المتعثرة بخطط استعجالية منها ما كان عبارة عن برامج تقشفية ومنها ما هو عبارة عن خطط لطلب المساعدة من الصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، تهدف من خلالها إلى منع استفحال الأزمة الديون ومعالجة الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الأول: الحلول القطرية

في كلمة رئيس حكومة اليونان: "لابد من التوجه نحو نموذج جديد للتنمية، لكن قبل ذلك ينبغي ترتيب أوضاع المنزل من الداخل، فنحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بعدم معالجة المشاكل البنوية الخطيرة التي تعانيها، والتي خلقت اقتصادا غير منتج ودولة مبددة وغير فاعلة". وعلى أثر ذلك أعلن صفقة غير مسبقة تهدف إلى دعم المالية العامة، بتدابير حاسمة وفورية تهدف إلى خفض العجز من خلال النفقات العامة ورفع الإيرادات العامة وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية. (طويل و كافي، 2019، صفحة 79)

سياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3% انطلاقا من سنة 2009 أين كان العجز قدره 13.6%.

الإنفاق العام: تم وضع هدف تحقيق وفورات قدرها 5.25% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013، وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة 3 سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتادة صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور.

إيرادات الحكومة: هدفت التدابير المتخذة في هذا الشأن إلى تحقيق إيرادات بنسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 من خلال زيادة الضريبة على القيمة المضافة. زيادة الضرائب على السلع الكمالية وعلى التبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى.

إدارة الإيرادات وضبط النفقات: تعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيبا عادلا من العبء الضريبي، كما تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب.

الإستقرار المالي: طلب المساعدة من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي، وإجراء مباحثات معهم تهدف إلى إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من برنامج التمويل الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.

برنامج المستحقات الحكومية: يتم تقليص المستحقات، بحيث تخفف بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية.

إصلاح نظام التقاعد: إصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض التقاعد المبكر.

السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصوصية المؤسسات العامة.

الإفناق العسكري: تتوخى الخطة خفض ملحوظا للإفناق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

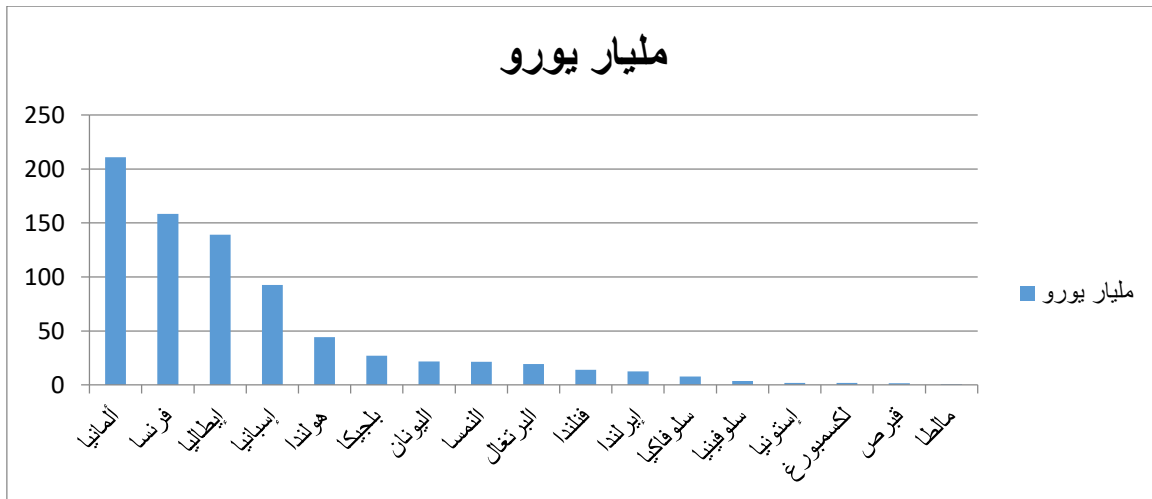
المطلب الثاني: الحلول الاتحادية

من أجل احتواء أزمة الديون السيادية اليونان عقد قادة الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 60 قمة واجتماع للبحث في الطرق والسبل التي يمكن انتهاجها لإيجاد حلول سريعة وفعالة، وقد أفضت إلى إنشاء: (طويل و كاني، 2019، الصفحات 80-81)

الصندوق الاستقرار الأوروبي: عبارة عن مؤسسة تم إنشاؤها وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 7 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة اليورو، مخصص لتمويل هذه الدول بضمان الدول الأعضاء في منطقة اليورو بمبلغ إجمالي 440 مليار اورو. الهدف من إنشائه هو دعم الاستقرار المالي في منطقة اليورو من خلال تقديم مساعدات مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء المثقلة بالديون السيادية، ومنحت للصندوق صلاحيات تمثلت في ما يلي:

- إقراض أي دولة بشكل احترازي قبل أن تحدث فيها اضطرابات بسبب وضعها المالي.
- شراء سندات سيادية لدول منطقة اليورو التي تعاني من المشكلات.
- توفير تمويل للدول التي تسعى لإعادة رسملة بنوكها المتضررة ويتم شطب قروضها المستحقة على دول تعاني أزمة ديون.
- ونسبة مشاركة الدول تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% تليها فرنسا بنسبة 20% ثم إيطاليا بنسبة 18% والشكل الموالي يوضح نسبة مشاركة كل دولة

الشكل رقم(02): حجم مشاركة دول اليورو في صندوق الاستقرار الأوروبي



المصدر: (طويل و كاني، 2019، صفحة 80)

وقد استفادت اليونان من المساعدات المالية في إطار صندوق الاستقرار الأوروبي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول (08): يوضح القروض الممنوحة حتى ديسمبر 2011 بوحدة المليار يورو

الدفعات	التاريخ	صندوق الاستقرار	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	ماي 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 جانفي 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8.7	3.2	11
الدفعة السادسة	ديسمبر	5.8	2.2	8.0
المجموع	/	52.9	20.1	73.0

المصدر: (طويل و كافي، 2019، صفحة 80)

إنشاء آلية الاستقرار المالي (ESM)

أعلنت منطقة اليورو رسمياً آلية الاستقرار الأوروبية كوسيلة دائمة للتعامل مع الأزمات المالية لدول المنطقة في فيفري 2012، وذلك بعد المصادقة على معاهدة جديدة للانضباط المالي في قمة المجلس الأوروبي غرضها وضع قواعد أكثر صرامة لضمان الانضباط المالي لدول منطقة اليورو. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ الفعلي في جانفي 2013، وبنودها الأساسية التي تركز عليها هي:

✓ الالتزام بحد أعلى لا يجوز للديون السيادية تجاوزها وفرض عقوبة على الدول المخالفة، ف" القاعدة الذهبية" التي تضمنتها المعاهدة فرضت على دول اليورو إدراج هذه القاعدة في دساتيرها، حيث يسمح عملياً بتسجيل عجز بنوي سنوي لا يتخطى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي.

✓ نصت المادة السادسة للمعاهدة أنه يتعين على الأطراف المتعاقدة الإبلاغ المسبق عن إصدارها الدين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بهدف زيادة التنسيق الأوروبي.

✓ الدول التي تتخطى سقف الديون المسموح بها ستفرض عليه عقوبات فورية وتلقائية إلا في حالة اعتراض غالبية الدول عليه وتمنح الصلاحية لمحكمة العدل الأوروبية للتحقيق في مدى تنفيذ شروط قاعدة التوازن المالي المتفق عليها في المعاهدة المالية الجديدة.

✓ يحق للحكومات التي تقل ديونها عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي أن يصل العجز الهيكلي 10% من الناتج المحلي، أما الدول التي تجاوزت ديونها نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي، فيتعين عليها تقليصها إلى 0.5% سنوياً.

✓ آلية الاستقرار الأوروبي صندوق جديد لإنقاذ اليورو رأسماله 500 مليار يورو، وهو من ضمن الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، هدفها الحفاظ على الاستقرار المالي للمنطقة من خلال توفير مساعدات مالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو عوض صندوق الاستقرار الأوروبي الذي تبقى له مسؤولية إدارة وتسديد الديون المستحقة، أي أن آلية الاستقرار الأوروبي ستبقى الآلية الوحيدة والدائمة العاملة على الاستجابة للطلبات الجديدة المتعلقة بالمساعدات المالية للدول الأعضاء في اليورو، وذلك بجمع الأموال عن طريق إصدار السندات أدوات مالية في سوق المال كذلك ديون متوسطة وطويلة الأجل ذات أجال استحقاق تصل إلى 30 سنة.

وفي إطار آلية الاستقرار الأوروبي تم إقرار البرنامج الثالث لإنقاذ اليونان يمتد من أوت 2015 إلى أوت 2018 الحجم المالي لبرنامج الإنقاذ 86 مليار يورو تم منح الحزمة الأولى والبالغة مقدار 26 مليار يورو على النحو التالي:

- 13 مليار يورو في 20 أوت 2015.
- 2 مليار يورو في 24 نوفمبر 2015.
- 1 مليار يورو في 23 ديسمبر 2015.
- 10 مليار يورو احتياطي لإعادة رسملة البنوك، تم صرف منه 5.4 مليار يورو.

المبحث الرابع: دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة الأزمة

كان للأجهزة الاتحاد الأوروبي عدة أدوار تهدف إلى معالجة وحل أزمة الديون السيادية للدول المتعثرة نوردها في المطالب التالية.

المطلب الأول: دور الإشرافي ورقابي للبنك المركزي الأوروبي على البنوك الأوروبية

لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة كيف يمكن أن تنتشر المشاكل في القطاع المالي بسرعة وبقوة، لا سيما في الاتحاد النقدي، وكيف تؤثر هذه المشاكل بشكل مباشر على الناس في جميع أنحاء أوروبا.

الغرض من الإشراف المصرفي الأوروبي هو المساعدة في إعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي الأوروبي وزيادة مرونة البنوك. حيث يتمتع البنك المركزي الأوروبي بصلاحيات إجراء مراجعات إشرافية وعمليات تفتيش وتحقيقات في الموقع، منح أو سحب التراخيص المصرفية، ضمان الامتثال لقواعد الاتحاد الأوروبي الاحترازية، وضع متطلبات رأس مال أعلى (احتياطات) من أجل مواجهة أي مخاطر مالية. (single supervisory mechanism, 2022)

وتأتي الدور الرقابي بفعل تكريس الوحدة المصرفية حيث وافق قادة الاتحاد الأوروبي على ثلاث مقترحات وهي:

➤ إنشاء آلية المراقبة:

أصبحت سارية المفعول منذ نوفمبر 2014، بحيث البنك المركزي يتمتع بسلطة الإشراف المباشر على كامل المصارف العاملة بمنطقة اليورو، وقد صنف البنك المركزي الأوروبي البنوك في منطقة اليورو إلى بنوك هامة وغير هامة، ومن البنوك الهامة " AIB، PTSB، KBC"، والمراقبة تكون من طرف المركزي الأوروبي. أما البنوك غير الهامة فهي تعمل تحت إشراف مباشر لفريق الرقابة للبنوك المركزية للدول الأعضاء في اليورو. (single supervisory mechanism, 2022)

➤ إنشاء آلية الحل الواحد:

يتمثل دورها في مواجهة خطر الإفلاس الذي قد يتعرض له أي مصرف وهي تخضع لآلية المراقبة، وتتكون من " مجلس الحل الواحد، والصندوق الحل الواحد" فأى صعوبة يبلغ بها أي مصرف تقع على عاتق المجلس مسؤولية اتخاذ القرار المناسب لإيجاد الحل. (MARC & CELINE, 2018)

➤ توحيد التشريعات المصرفية:

يجري البنك المركزي الأوروبي تقييما شاملا على بنوك منطقة اليورو، وان كانت العملية قد بدأت فعلا في 2013 وتعرف باسم " استعراض جود الأصول" وتتضمن هذه العملية إضافة إلى تقييم الميزانيات العمومية تقييما رقابيا للمخاطر واختبارات للقدرة تحمل الضغوط تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي وتتولى تنسيقها الهيئة المصرفية الأوروبية. (نيكولا، 2014، صفحة 19)

المطلب الثاني: دور البنك المركزي في تمويل اقتصاديات منطقة الأزمة

بدأ البنك المركزي الأوروبي في إجراء عمليات سيولة إضافية وخاصة بهدف ضمان أن البنوك المليئة بالداء لم تفقد القدرة على إعادة تمويل نفسها على الرغم من حقيقة أن سوق ما بين في أكتوبر 2008، قد أصبح غير فعال. بعد انهيار بدأ البنك المركزي الأوروبي في إجراء هذه العمليات بموجب إجراء التخصيص الكامل بسعر ثابت والذي سمح للبنوك بتحديد مقدار السيولة التي يوفرها نظام اليورو لسوق ما بين البنوك من خلال طلبهم الخاص. تم أيضا توسيع قائمة الضمانات المؤهلة التي يقبلها البنك المركزي الأوروبي

في عمليات إعادة التمويل من أجل السماح للبنوك بزيادة وصولها إلى عمليات إذ لزم الأمر. كما أدخل البنك المركزي الأوروبي عمليات إعادة التمويل لآجال استحقاق أطول.

كما أتاح التعاون الدولي مع البنوك المركزية الرئيسية الأخرى للبنك المركزي الأوروبي توفير السيولة وتخفيف التوترات في أسواق التمويل لعملة أخرى غير اليورو، لقد سمحت لنا ترتيبات المقايضة مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، على سبيل المثال بإجراء مناقصات مخصصات كاملة بسعر ثابت بالدولار الأمريكي. أصبحت هذه العمليات مهمة للغاية بعد اختيار ليمان. انخفاض الطلب على هذه العمليات خلال عام 2010، بعد ظهور بعض علامات التوترات المحتملة في أسواق التمويل بالدولار الأمريكي في عام 2011، كإجراء احترازي قرر البنك المركزي الأوروبي مؤخرًا إعادة طرح عطاءات التخصيص الكاملة ذات السعر الثابت 84 يومًا بالدولار الأمريكي بالإضافة إلى مناقصات السبعة أيام.

في عام 2009 أطلق البنك المركزي الأوروبي أحد أكثر مقاييسه غير المعيارية في إطار هذه المبادرة. (CBPP1) ابتكارًا وهو أول برنامج لشراء السندات المغطاة ما قيمته 60 مليار يورو من السندات المغطاة بين Eerosystem، اشترى نظام يوليو 2009 ويوليو 2010 وكان لهذه المبادرة أربعة أهداف:

- خفض معدلات الفائدة في سوق المال.
- تسهيل شروط التمويل لمؤسسات وشركات الائتمان.
- تشجيع مؤسسات الائتمان على الحفاظ على إقراضها للأسر والشركات أو توسعية.
- تحسين سيولة السوق في قطاعات مهمة من أسواق سندات الدين الخاصة.

قرر نظام اليورو استهداف السندات المغطاة نظراً للأهمية الخاصة التي تتمتع بها فئة الأصول هذه لتمويل البنوك والاقتصاد الحقيقي في منطقة اليورو ناجحاً للغاية في استئناف نشاط الإصدار في أسواق السندات الأولية CBPP1 كان المغطاة لكن مع اشتداد أزمة الديون السيادية مؤخرًا، تعرضت أسواق السندات المغطاة مرة أخرى لضغوط كبيرة. هذا هو السبب في أن مجلس الإدارة قرر في اجتماعه يوم 6 والذي سيتألف من CBPPI2، أكتوبر إطلاق برنامج شراء السندات المغطاة الثاني 40 مليار يورو من مشتريات السندات المغطاة خلال العام الذي يبدأ في نوفمبر 2011.

بالإضافة إلى التدابير المذكورة أعلاه بعد أن أصبحت أسواق السندات السيادية في منطقة اليورو مختلة بشكل متزايد، أطلق البنك المركزي الأوروبي برنامج أسواق في مايو 2010 والغرض الرئيسي من هذا البرنامج هو (SMP) الأوراق المالية حماية عمل آلية نقل السياسة النقدية من خلال معالجة تعطل بعض قطاعات سوق السندات الحكومية والخاصة الرئيسية، من السمات المميزة الرئيسية لعمليات شراء الأصول التي تتم في إطار برنامج القوة التسويقية الهامة أنه تم تعقيم تأثير السيولة من خلال إجراء عمليات امتصاص السيولة الأسبوعية. لم يكن هناك ضخ صافي لسيولة البنك المركزي في السوق نتيجة لهذه العمليات لذلك تظل خطة الإدارة الاستراتيجية وأهدافها مختلفة اختلافاً جوهرياً عن التيسير الكمي.

بشكل عام ساعدت الإجراءات التي تم تنفيذها استجابة للأزمة المالية على استدامة الوساطة المالية في منطقة اليورو من خلال حماية إعادة تمويل البنوك الملاءة واستعادة الثقة بين المشاركين في الأسواق المالية. كانت هذه الإجراءات مفيدة في دعم توافر الائتمان

للأسر والشركات على الرغم من الاعتدال في نمو الائتمان في عدد من البلدان وفي النهاية ساهمت أيضا في الحفاظ على استقرار الأسعار. (jose و gonzalez، 2011)

المطلب الثالث: دور البنك المركزي الأوروبي كمقرض الملاذ الأخير

البنك المركزي هو المسؤول عن حماية واستقرار الجهاز المصرفي لأي دولة فإنه يقوم بحماية ومساعدة البنوك التجارية في الظروف الطارئة التي تتعرض لها هذه البنوك خاصة في مواجهتها لأزمة السيولة، بحيث تلجأ البنوك تجارية للبنك المركزي للحصول على قروض مقابل ضمانات يحددها البنك المركزي، وعلى هذا الأساس نجد البنك المركزي قام بشراء أدوات الدين التي تصدرها الحكومات التي تعرضت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

وفي 10 ماي 2010 كان أول تدخل البنك المركزي الأوروبي وفي 4 مارس 2011 مست السندات اليونانية الأيرلندية والبرتغالية بحيث تم شراء سندات بقيمة 88 مليار يورو طالت السندات الإيطالية والإسبانية بعد أن كانت مقتصرة على السندات اليونانية والأيرلندية والبرتغالية، وأيضا عملت على إعادة التمويل الرئيسي إضافة إلى عمليات إعادة التمويل طويل الأجل وبالتالي لعب البنك المركزي الأوروبي دور مقرض الملاذ الأخير في السوق الديون السيادية. وهذا أقصر طريق لمواجهة أزمة الديون السيادية التي تواجه أوروبا والحفاظ على عملة اليورو والبناء النقدي والاقتصادي الأوروبي. (bright، 2016)

خلاصة الفصل:

كانت أزمة الديون السيادية اليونانية أساس أزمة اليورو، نتيجة لغياب رقابة البنك المركزي الأوروبي من جهة وعدم شفافية الحكومة اليونانية منذ انضمامها للاتحاد النقدي الأوروبي وقد امتدت هذه الأزمة لتشمل بعض دول منطقة المتشابهة الخصائص الاقتصادية مع اليونان، واستدعت محاولات حسر الأزمة والتحكم فيها جهود من الحكومة اليونانية تمثلت أساسا في ترشيد نفقاتها ورفع واستحداث ضرائب وتسريح العمال وتخفيض الأجور والمعاشات بغرض ضبط الميزانية العامة لها.

كما سارعا قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى تمويل الاقتصاد اليوناني بواسطة آلية الاستقرار المالي بهدف مساعدة دول منطقة اليورو في حالة وقوع أزمات.

لقد تمكنت اليونان من العودة مجددا لأسواق رأس المال في بداية عام 2015، لكن شكوك المستثمرين بالنسبة لمستقبل البلاد لم تتراجع بل هناك تخوف كبير من إمكانية عودة الاقتصاد للنمو الإيجابي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

شهدت دول العالم سواء المتقدمة او النامية عدة أزمات تعددت سماتها واختلفت آثارها وتجلياتها والتي يرى الكثير على أنها حالة صحية وبالغة الضرورة من أجل التطوير والنمو، ولقد اتسمت الأزمات التي مست الاقتصاد الرأسمالي بأنها سريعة الانتشار وهي الظاهرة التي أطلق عليها عدوى الأزمات المالية وذلك بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية.

مر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية العالمية 2008 التي اعتبرت من أشد الأزمات منذ أزمة الكساد الكبير 1929 فهي أزمة خطيرة وعميقة وشموليتها ونتائجها على مستوى الدول والاقتصاد العالمي ومستقبل العالم ككل، ومن تداعياتها أنها تسببت في خلق أزمة مالية أخرى وهي أزمة الديون السيادية التي ظهرت وانتشرت بين دول منطقة اليورو. بحيث تتميز الديون السيادية بأنها تلقى إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض حكومات العالم بشكل عام. غير أن الأزمة المالية العالمية قد غيرت إلى حد كبير هذا المفهوم، بحيث أصبح خطر توقف الحكومات في دول العالم المدينة عن السداد أحد الهواجس الأساسية التي تنتشر الآن بين المستثمرين في أسواق المال في العالم، وهذا ما حدث بالفعل في بعض دول منطقة اليورو التي بلغت في حجم الدين العام إلى درجة أنها أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المستثمرين.

ومن الدول الأوروبية التي عانت من مشكلة الديون السيادية أيرلندا، اليونان، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، وقد اختلفت درجة خطورتها من دولة إلى أخرى، واعتبرت اليونان من الدول التي كانت فيها الأزمة أكثر خطورة حيث وصلت إلى حافة الإفلاس ولعل ما ساهم في ذلك هو أنها كانت تقدم إحصائيات غير حقيقية عن اقتصادها بغية الانضمام لمنطقة اليورو، وهو ما يدفعنا للقول أن اتفاقية ماستريخت والتي تعد الاتفاقية المؤسسة للاتحاد النقدي الأوروبي قد فشلت في فرض قواعدا بشكل صحيح وسليم.

وأنه طالما اعتبر الاتحاد الأوروبي نتاج عملية تكامل واندماج مازالت في أوج نشاطها وتفاعلها ولم تصل إلى غاياتها بعد، معتمدا في ذلك الأسلوب المرحلي في البناء، مستغلا جميع المقومات والإمكانيات المتاحة له وقد استطاع إطلاق العملة الموحدة مع بداية القرن الواحد والعشرون ويأمل في الوحدة السياسية، غير أن بعض الممارسات الغير سليمة من طرف الدول الأعضاء خاصة اليونان، إضافة إلى إفرازات المحيط الخارجي للإتحاد وضعته في مأزق حقيقي هدد هذا البناء وأضعف مكانة اليورو الدولية، وطرح علامات تعجب كبيرة على آليات بناء الاتحاد النقدي خاصة ومستقبله. ما استوجب على الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي التدخل السريع لتفادي تفككه وانهاره.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- 1. الفرضية الأولى** "مست أزمة الديون السيادية بشكل كبير دول أوروبا الجنوبية الأضعف اقتصاديا (لبرتغال، اليونان...)"
وبقيت دول شمال أوروبا الأقوى اقتصاديا في مأمن من الأزمة. "وقد تبين من خلال الدراسة عدم صحة الفرضية فتوصلنا من خلال دراسة الحالة أن أزمة الديون السيادية الأوروبية أثرت على اقتصاديات مختلف الدول الأوروبية على غرار دول الجنوب التي أثرت عليها بدرجة أكبر.
- 2. الفرضية الثانية** "ضغطت أزمة الديون السيادية اليونانية على اقتصاديات الدول الأوروبية المشابهة الخصائص الاقتصادية مع اليونان ما وسع من نطاق الأزمة اليونانية إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي النقدي" وقد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية، فقد وصلنا من خلال دراسة الحالة أن تعثر اليونان مثل مشكلة كبيرة لمنطقة اليورو كونه أفقد الثقة في العملة الموحدة وخلق

الخاتمة العامة

ضغوطا على الدول المتشابهة الخصائص من حيث المديونية والميزانية، و امتدت هذه الأزمة إلى دول على اعتبار اقتراض هته الدول بكثافة خلال فقاعة الائتمان العقاري، مما أثار مخاوف المستثمرين من امتداد أزمة اليونان لجيرانها.

3. الفرضية الثالثة " بالتعاون بين الحكومة اليونانية والاتحاد الأوروبي تم اعتماد مجموعة برامج منها ما تعلق بإجراءات تقشفية

ومنها ما تعلق بإجراءات ضخ سيولة في الاقتصاد اليوناني بإضافة إلى وضع قوانين تنظيمية تتعلق بمحافظه على البناء الاقتصادي والنقدي الأوروبي" وقد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية، فقد وصلنا من خلال دراسة الحالة أن الاتحاد الأوروبي قام بضرورة تقديم المساعدة لليونان والدول المتعثرة تمثلت في تقديم ثلاث حزم إنقاذ مالية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وإضافة إلى برامج إصلاحية تقشفية فرضت على الدول المتعثرة، وأيضا تم إنشاء صندوق الاستقرار الأوروبي كآلية مؤقتة لمساعدة دول منطقة اليورو في حل أزمتها. ثم إنشاء آلية الاستقرار المالي الأوروبي محل صندوق الاستقرار الأوروبي، تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال توفير مساعدات مالية للدول الأعضاء في منطقة اليورو عوض صندوق الاستقرار الأوروبي الذي تبقى له مسؤوليات إدارة تسديد الديون المستحقة.

4. الفرضية الرابعة " قامت أجهزة الإتحاد الأوروبي بدور تمويلي ودور إشرافي مع إعادة صيغة لبعض أسس الإتحاد الأوروبي

لمعالجة أزمة اليورو" قد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية، فقد وصلنا من خلال دراسة الحالة أنه سنة 2012 تم اتخاذ قرار من قبل أعضاء منطقة اليورو بإعطاء صلاحيات للبنك المركزي الأوروبي بإشراف والمراقبة على البنوك، وتكريس الوحدة المصرفية.

5. الفرضية الخامسة " لم يستطع الإتحاد الأوروبي تجاوز أزمة اليونان بمجموعة الخطط والبرامج المستعجلة المقدمة للاقتصاد

اليوناني" قد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية، فقد وصلنا من خلال دراسة الحالة انه رغم من جهود المبدولة من طرف الإتحاد الأوروبي لحل أزمة اليونان إلا أن اليونان لا تزال تعاني من مشكلة ثقل الديون والتي بلغت سنة 2017 بنسبة 180% من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة أن اليونان ما تزال تقاضي حول إعادة هيكلة ديونها مع دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي.

نتائج الدراسة:

فقد توصلت دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

النتيجة الأولى: أثبتت لنا دراستنا هذه أن التكملات الاقتصادية مهما كانت ناجحة وبالرغم من أنها تعتبر كأداة حمائية في وجه القوى والتحديات الخارجية من جهة، إلا أنها تعتبر كقناة ناقلة للأزمات داخل دولها من جهة أخرى.

النتيجة الثانية: أثبتت أن الأزمة الديون السيادية ليست وليدة أزمة رهن عقاري منفردة بل كانت جذور أزمة الديون السيادية تنبع في الأصل نتيجة تضافر العديد من الأسباب الأخرى المرتبطة بالاقتصاد الأوروبي والحكومات الأوروبية الأخرى التي كانت المفجرة الأول للارزمة.

النتيجة الثالثة: شهد الاتحاد الأوروبي انخفاضا في النمو وتدهورا اقتصادي أثر أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية، وذلك كون أن الاتحاد الأوروبي يضم في عضويته دول ليست على نفس المستوى من القوة الاقتصادية، بحيث أنه لولا كبريات الدول

الخاتمة العامة

داخل هذه المنظومة التي قامت باحتواء تلك الاختلالات لكننا قد شهدنا انخيار أكبر قوة اقتصادية تجارية، وبذلك فقد اثبت الاتحاد الأوروبي قوته وقدرته على احتواء اي نوع من الاضطرابات سواء على المستوى الداخلي او الخارجي.

المقترحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا إبداء الاقتراحات التالية:

- ضرورة ضخامة حجم التبادل التجاري وتنوعه بين الدول المتكاملة والتي تسعى إلى الوحدة النقدية
- بذل اليونان وصديقاتها مزيداً من الجهد لحل الأزمة، لأن انخيار أحدها أو خروجه سيعني انخياراً كاملاً للاتحاد الأوروبي وتفككه، فالأزمة أصبحت لا تشمل اليونان فقط بل تشمل دولاً أخرى.
- الرقابة والمتابعة المستمرة للاقتصاديات الأوروبية وإلزامها بالقوانين ووضع عقوبات في حال خرق القواعد الموضوعة.
- يتعين على صناع السياسات المالية والاقتصادية الأوروبيين التحرك بسرعة لاستعادة الثقة الغائبة لإنقاذ الأسواق من التدهور، وإيقاف حالة التجزؤ المالي والاقتصادي في منطقة اليورو، عن طريق خفض المديونية والعجز الحكوميين بما يدعم النمو، وتنفيذ إصلاحات هيكلية للحد من الإختلالات الخارجية وتعزيز النمو، بالإضافة إلى تنقية القطاع المصرفي بما في ذلك إعادة رسملة البنوك التي تتوفر لها مقومات البقاء أو إعادة هيكلتها وتصفية البنوك التي لا تملك هذه المقومات.

أفاق البحث:

- التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة حالة الوحدة النقدية الأوروبية.
- هل يستطيع الاتحاد الأوروبي فعلاً تجاوز أزمة اليورو، وتدارك مشاكل البناء الأوروبي؟
- ما آثار أزمة الديون السيادية على تدفق الاستثمارات الأوروبية للدول العربية؟
- تداعيات أزمة منطقة اليورو على الاقتصاديات الناشئة –دراسة حالة الصين- ؟



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر وعرقان
	الملخص
I	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة العامة
23-1	الفصل الأول: التكامل الاقتصادي دولي في الإتحاد الأوروبي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التكملات الاقتصادية الدولية
03	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي وشروط نجاحه
03	الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي
04	الفرع الثاني: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية
05	المطلب الثاني: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي الدولي
05	الفرع الأول: مقومات التكامل الاقتصادي الدولي
06	الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي الدولي
07	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الدولي وأحدث تطوراتها
07	الفرع الأول: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي الدولي
08	الفرع الثاني: أحدث التطورات في نظرية التكامل الاقتصادي الدولي
09	المبحث الثاني: الإتحاد الاقتصادي الأوروبي
09	المطلب الأول: تطورات التكامل الاقتصادي الأوروبي وأجهزة الإتحاد الأوروبي
09	الفرع الأول: تطور التكامل الاقتصادي الأوروبي
10	الفرع الثاني: أجهزة الإتحاد الأوروبي
12	المطلب الثاني: مظاهر قوة الإتحاد الأوروبي اقتصاديا ومشاكله
12	الفرع الأول: مظاهر قوة الإتحاد الأوروبي اقتصاديا
13	الفرع الثاني: مشاكل الإتحاد الأوروبي اقتصاديا
15	المبحث الثالث: السياسات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي
15	المطلب الأول: السياسة التجارية والمالية للإتحاد الأوروبي
15	الفرع الأول: السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي
19	الفرع الثاني: السياسة المالية للإتحاد الأوروبي
19	المطلب الثاني: السياسة النقدية والسياسات المشتركة الأخرى للإتحاد الأوروبي
20	الفرع الأول: السياسة النقدية للإتحاد الأوروبي

قائمة المحتويات

21	الفرع الثاني: السياسات المشتركة الأخرى
23	خلاصة الفصل
39-24	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للأزمات الاقتصادية والمالية
25	تمهيد
26	المبحث الأول: ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية
26	المطلب الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية والمالية
26	الفرع الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية
26	الفرع الثاني: مفهوم الأزمات المالية
27	المطلب الثاني: العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية
28	المبحث الثاني: النظريات لمفسرة للأزمات الاقتصادية والمالية
28	المطلب الأول: الأزمة في الفكر الكلاسيكي وعند ماركس
28	الفرع الأول: الأزمة في الفكر الكلاسيكي
29	الفرع الثاني: الأزمة في الفكر عند ماركس
30	المطلب الثاني: الأزمة عند كينز والنظريات النقدية
30	الفرع الأول: الأزمة عند كينز
31	الفرع الثاني: النظريات النقدية
31	المطلب الثالث: التفسيرات الحديثة للأزمة
34	المبحث الثالث: أهم الأزمات الاقتصادية المالية العالمية والأوروبية
34	المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية
37	المطلب الثاني: الأزمات الاقتصادية والمالية الأوروبية
39	خلاصة الفصل
64-40	الفصل الثالث: أزمة الديون السيادية ودور الإتحاد الأوروبي في معالجتها
41	تمهيد
42	المبحث الأول: ماهية أزمة الديون السيادية
42	المطلب الأول: مفهوم أزمة الديون السيادية
45	المطلب الثاني: نشأة وتطور أزمة الديون السيادية اليونانية
47	المطلب الثالث: أسباب الأزمة اليونانية ومؤشراتها
52	المبحث الثاني: عدوى الأزمة اليونانية إلى باقي الدول الإتحاد الأوروبي
52	المطلب الأول: الدول المتعثرة بالأزمة اليونانية
55	المطلب الثاني: الدول المتأثرة بالأزمة اليونانية
55	المطلب الثالث: آثار الأزمة اليونانية على الإتحاد الأوروبي

قائمة المحتويات

57	المبحث الثالث: حلول الإنقاذ القطرية والاتحادية الأوروبية للخروج من أزمة اليونان
57	المطلب الأول: الحلول القطرية
58	المطلب الثاني: الحلول الاتحادية
61	المبحث الرابع: دور البنك المركزي الأوروبي في معالجة الأزمة
61	المطلب الأول: دور إشرافي ورقابي للبنك المركزي الأوروبي على البنوك الأوروبية
61	المطلب الثاني: دور البنك المركزي الأوروبي في تمويل اقتصاديات منطقة الأزمة
63	المطلب الثالث: دور البنك المركزي الأوروبي كمقرض الملاذ الأخير
64	خلاصة الفصل
65	الخاتمة العامة
68	قائمة المحتويات
72	قائمة المراجع



قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. البكري كامل، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
2. السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
3. السريتي محمد أحمد، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
4. العربي إسماعيل، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية والتوزيع، الجزائر، 1981.
5. العفيفي سامي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.
6. الموسوي ضياء مجيد، العولمة إقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
7. أبو فارة يوسف أحمد، إدارة الأزمات مدخل متكامل، دار النشر، الأردن، 2009.
8. أبو فارة يوسف أحمد، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
9. أبوطه أحمد محمد أحمد، الأزمات الاقتصادية أسبابها وأثارها على الفرد والمجتمع ومواجهتها في العصر الحديث، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016.
10. بن حمود سكينه، مدخل لعلم الاقتصادي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
11. حسن سهير محمد السيد، البنا محمد محمد، الاتجاهات الحديث في السياسة التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
12. خلف حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.
13. دودين أحمد يوسف، كافي مصطفى يوسف، التكتلات الاقتصادية الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
14. صالح مهند حميد مهدي، الأثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الإتحاد الأوروبي شرقاً (دول أوروبا الشرقية نموذجاً)، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، 2019.
15. عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
16. على مغاوري شلي، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
17. قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي تنتقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الاديب، وهران، 2007.
18. قابل محمد صفوت، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.

قائمة المراجع

19. كريانين موردخاي، (ترجمة، محمد إبراهيم منصور، على مسعود عطية)، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، 2007.
20. محمد عامر، إستراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر، القاهرة، 2006.
21. ياسين هيفاء عبد الرحمان، أليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، عمان، 2010.
- ثانيا: المجالات
22. السرحان محمد المقداد وصايل، الإتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنة الدولي، 2012.
23. الأحمد محمد أكرم، سبور فراس، مجلة جامعة شرين للبحوث والدراسات العلمية، أثر أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو، 2017/2/7.
24. العويد خالد، جريدة الرياض، الأزمة العالمية الاخيرة رواية تتكرر ولا تختلف عن عشرات الأزمات التي سبقتها عبر القرن 2 أبريل 2010.
25. بن سمينة عزيزة، رزقي وليندة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، أثر الأزمات الاقتصادية الحالية على جهود مكافحة الفقر - أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو-، 30 جوان 2016.
26. بوسعدة سعيدة، زينب بوقاعة، مجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، التحديات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كإلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبي سطيف، 2004
27. طويل حدة، وفريدة كافي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، دور الاتحاد الأوروبي في معالجة أزمة الديون السيادية اليونانية، ديسمبر 2019.
28. فرطقي جابر، روابح عبد الباقي، مجلة الباحث الاقتصادي، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة البينية- حالة جماعة التنمية للجنوب الفريقي سانك، 2021.
29. قسيموري كفية، علوى شمس نرمان، مجلة التكامل الاقتصادي، عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقات بالاتحاد الإفريقي، 2019.
30. مرابط ساعد (20، 21 أكتوبر 2009) الأزمة المالية العالمية 2008، جذور والتداعيات الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.
31. نيكولا فيرون، مجلة التنمية والتمويل، صندوق النقد الدولي، أوربا تحولات جذرية، مارس 2014.

ثالثا: المذكرات

32. الوافي أسيا، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2007/2006.
33. العقون نادية، العولمة الاقتصادية والازمات المالية الوقاية والعلاج "دراسة حالة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاقتصادية، باتنة، 2013/2012.

قائمة المراجع

34. أحيممة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2016)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة 2013/2010.
35. بن قبي حياة، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على المبادلات التجارية البينية "تجربة الاتحاد الأوروبي" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، مسيلة، 2019/2018.
36. بلورغي نادية، تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2014/2013.
37. بوحبل سارة، بلال سارة، أزمة الديون السيادية الأوروبية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جيجل، 2016/2015.
38. حمزة فطيمة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الأوروبي نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم التجارية، بسكرة، 2015/2014.
39. حملاوي سكيينة، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية - دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2012/2011.
40. حملاوي سكيينة، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2017/2016.
41. رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2013/2012.
42. طبني مريم، واقع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2012/2002، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2014/2013.
43. طويل حدة، الإقليمية الاقتصادية الدولية بين الجمائية والتحرير التجاري الدولي في ظل النظام التجاري الدولي الجديد، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2012/2011.
44. طويل حدة، دور الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمات الاقتصادية الأوروبية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2018/2017.
45. عسيلة وداد، مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية في ظل أزمة الديون السيادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي العلوم الاقتصادية، جيجل، 2015/2014.
46. مناصرية أنوار، إنعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، أم البواقي، 2017/2016.

قائمة المراجع

رابعاً: المراجع الالكتروني

47. أبو نادية، مظاهر قوة الاتحاد الاوروي اقتصاديا، 16 أبريل 2017، <https://www.mawdoo3.com>

48. ألاء، المدرسة النقدية، 24 يونيو 2020، <https://www.almrsl.com>

49. أبو سليمان وليد، ماهي الديون السيادية؟، 5 جانفي 2015، <https://www.alaraby.co.uk>

50. الخزعلي جعفر طالب أحمد، كيف استطاع كينز حل المشكلة الاقتصادية، 15 ديسمبر 2020،

<https://almerja.com>

51. درويش عبد اللطيف، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، 11 جوان 2012،

<https://studies.aljazera.net>

52. درويش محسن، التفسير الكلاسيكي للأزمة الاقتصادية، 28 نوفمبر 2016، <https://ae.linkedin.com>

53. عطوي حسين، أزمة الراسمالية ونبوءة ماركس، 6 ابريل 2016، <https://www.al.watar.com>

54. خالد مدبولي، أزمة ايرلندا... ونفق أوروبا المظلم، 29 نوفمبر 2010،

<https://www.shorouknews.com>

مراجع أجنبية:

55. Singele su pervisory me charism, euro pean cent ral bank, 2022,

<https://www.barkingspervisiom.europa.eu>

56. Vanesceline, elsnof marc, monday, 19janvier 2018,

<https://www.monday.com>

57. Bright beat, the ecb and its role as lender of last resort during the erisis,

10februqry 2016, <https://www.ecb.europa.eu>

58. Jose manuel, Gonzalez paramo, the ecb and the sovereign debt criss, eueo

pear ertral bank, 2014, <https://www.ecb.europa.eu>

Η κρίση του ελληνικού δημόσιου χρέους, 23 agua 2022 ll-m-wikipedia-org.translate.google.